الدولة المدنيّة:
بين الخيار والبناء

ورشة عمل - بيروت، 31 آذار 2012

حقوق النشر محفوظة
لـ"تجمع لبنان المدني"
يمنع نسخ الكتاب أو بيعه
من دون موافقة "تجمع لبنان المدني" الخطيّة

بيروت 2013

الأفكار الواردة في الكتاب تعبّر عن أراء أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن «تجمع لبنان المدني»

تحرير: زياد الصائغ

الدولة المدنيّة: بين الخيار والبناء

ورشة عمل - بيروت، 31 آذار 2012

أحمد بيضون
أديب نعمة
الياس حنا
أنطوان حداد
باسم الراعي
جورج حبيقة
حارث سليمان
حسن منيمنة
رضوان السيد
زياد الصائغ
سامي نادر
صلاح الحركة
طارق متري
مشير عون
منى فياض
هاني فحص

برنامج المبادرات المدنية

توطئة

شكل « الربيع العربي » وانتفاضات الشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا وسائر البلدان العربية الأخرى بداية تاريخ عربي جديد ومقدمة لسيادة مفاهيم جديدة، وطرح إسقاط أنظمة الدولة الاستبدادية الأسروية بمسمياتها الجمهورية مهمة ملحة هي بناء الدولة البديلة.

وإذا كانت طبيعة الدولة ومرجعيتها الفكرية والدستورية قد أخذت حيزاً كبيراً من النقاش الهادئ حيناً والصاخب حيناً آخر بين النخب الأكاديمية والسياسية في المنتديات ومراكز الأبحاث طيلة العقود الماضية، إلا أن أحداث الربيع العربي قد نقلت الموضوع من نقاش حول طاولات المفكرين والتيارات السياسية إلى صراع مرير في ميادين الناشطين وساحات الاعتصامات والمتظاهرين، وصولاً إلى توالي الاستفتاءات على الدساتير في كل دول التغيير.

الحرية التي انتزعتها ساحات الانتفاضات أعادت الناس العاديين إلى المشاركة في الفعل السياسي وجعلت مهمة بناء الدولة أو الموقف منها، شأناً عاماً وشاملاً لا مهمة للخاصة فقط، وتعالت شعارات الدولة المدنية في كل الساحات، يرددها أنصار الإسلام السياسي كما القوى الليبرالية والمدنية الأخرى، أكان من ذلك في تونس أم ليبيا أو مصر أو اليمن أو سورية أو المغرب.

بين 31 آذار 2012 موعد انعقاد ورشة العمل الفكرية التي نظمها « تجمع لبنان المدني » بعنوان « الدولة المدنية : بين الخيار والبناء »، وشهر آب 2013 موعد صدور هذا الكتاب، الذي يستعرض أعمال هذه الورشة وحواراتها، شكل الصراع على ماهية الدولة البديلة ومرجعيتها العنوان الرئيس لكل سياسات المنطقة ولكل صراعاتها وتطوراتها. فقد أفصحت قوى الإسلام السلفي عن تمسكها بالدولة الدينية ذات المرجعية الإسلامية في التشريع، كما أرسلت إشارات متعددة في مصر وتونس لتغيير عادات المجتمع وأسلمة سلوك الأفراد فيه وفرض أحكام صارمة على النساء.

كما بينت التطورات السياسية في مصر كما في تونس الحدود الضيقة التي يتيحها « الإخوان المسلمون » لمدنية الدولة وميلهم المتسرع للامساك بكل مفاصل السلطة والمجتمع. وقد أدى ذلك إلى وضعهم بمواجهة كل مؤسسات الدولة بدءاً من الشرطة والجيش وصولاً إلى لقضاء، إضافة إلى لإعلام.

وأتاحت موازين القوى الناشئة بعد إسقاط الرئيس مبارك وحراك الشارع المصري تبلور

تحالف ديموقراطي مدني في مصر خاض مواجهات متتالية كانت ذروتها حركة «تمرد» الجماهيرية التي واكبت عزل الرئيس محمد مرسي وأرست قيام حكومة انتقالية. وتواجه حكومتي الإخوان المسلمين في تونس والمغرب أزمتين مشابهتين للازمة المصرية تهددان بقائهما.

وإذا كانت السنة الأولى من «الربيع العربي» قد تميزت بصعود الإسلام السياسي محاولته تقديم نموذج لدولة «ديموقراطية إسلامية»، فإن السنة الثانية من هذا الربيع قد شهدت بداية سريعة لتراجع مشروع الإسلام السياسي وانكفائه أمام القوى المدنية ومؤسسات الدولة العميقة.

بدل أن تكون ماهية الدولة وطبيعتها تمريناً فكرياً يصوغ المفاهيم ويقلبها ويؤصل المبادئ، شغلت هذه القضية الساحات وأسالت الدماء، بل استدعت كل قوى المجتمع ونخبه للانخراط فيها واتخاذ المواقف من الصراع الدائر حولها: الجيش كان لاعباً في كل دولة بشكل متفاوت، بين دور في الظل يسهل التغيير كما في تونس، إلى دور طرف في التغيير ناشط وتفاعلي، شريك في السلطة كما في مصر، إلى مدافع شرس عن النظام كما في سوريا، والقضاء أدلى بدلوه متفاعلاً رافضاً احياناً متحفظاً أحيانا أخرى، فيما لعب الإعلام والشباب كما المرأة الدور الريادي على كل الجبهات وداخل كل الأطراف المتقابلة.

الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، التي تقوم على قيم المواطنة وعلى الحياد الكامل بين المعتقدات وعلى تأمين المساواة بين الأفراد، الدولة هذه ليست صفة تضاف لدولة قائمة إنها مشروع يقتضي فك مفاصل الدولة البائدة، وإعادة تركيبها كدولة مواطنين- أفراد، السيادة ومصدر السلطات فيها للشعب وليس للشريعة أو الشرع، وإلا تحولت دولة دينية. هي دولة لا يستطيع الجيش فيها أو أجهزة الأمن أن تمارس السياسة أو تتدخل فيها، وإلا أصبحت دولة أمنية. ولا يستطيع رجال الدين ادعاء تمثيل المواطنين من المؤمنين في طوائفهم في الشأن السياسي، وإلا تحولت دولة طائفية. دولة أهم ضمانتها سيادة القانون والاحتكام الطوعي للدستور عبر سلطة قضائية مستقلة.

أما في لبنان فإن الدولة المدنية هي الدولة المرتجاة التي تضمن بأن يكون لكل لبناني، وطن لا ساحة حروب إقليمية، وسلم أهلي راسخ في مجتمع لا تهدده الحروب الداخلية، ونظام سياسي يكفل له حقوقاً متساوية ويحفظ له حرياته وهويته الثقافية والدينية، واقتصاد مستقر ومزدهر يؤمن عيشه الكريم، ومستقبل لأبنائه في أرضهم لا في دول الهجرة والاغتراب.

اللبنانيون بحاجة إلى دولة من هذا النوع، لأن القليل من الدولة في لبنان لا يعني المزيد

من الحرية والمبادرات الخلاقة كما في الدول الديموقراطية الحديثة بل يعني المزيد من الانقسام الأهلي المتجه نحو العنف بين الطوائف من جهة، والمزيد من قمع الحريات وتهميش المواطنين داخل كل طائفة، والمزيد من هدر الموارد الاقتصادية.

بحثاً عن هذه الدولة وفيها وانطلاقاً من هذه المعطيات والإشكاليات عقدت الورشة أعمالها على مدى نهار كامل تضمن ثلاثة جلسات، الجلسة الأولى كانت بعنوان «الدولة المدنية مفاهيم ونماذج»، أما الثانية فعالجت «الدولة المدنية وإشكالية العلاقة مع المؤسسات الدينية والأمنية»، وفي الجلسة الثالثة جرت مناقشة موضوع «لبنان والدولة المدنية أي آفاق؟». قدمت في الورشة 14 ورقة وشارك في الحوار أكثر من 12 متداخل تم استعراض أفكارهم ووضعها في هذا الكتاب.

الدكتور حارث سليمان

تجمع لبنان المدني

الإشكالية

تتصدر مسألة بناء الدولة وطبيعتها المشهد السياسي والفكري في عموم المنطقة العربية، وتتوالى أحداث الربيع العربي وانهيار نماذج السلطات القائمة من بلد إلى آخر، طارحة بقوة قضية الدولة المدنية كمسألة معرفية وسياسية وإستراتيجية في كل بلدان المنطقة العربية والإسلامية من المغرب، وحتى البحرين وصولا إلى إيران وتركيا وباكستان. ويثير مشروع الدولة المدنية قبل اعتباره مشروعاً للحراك السياسي أسئلة متعددة حول: ماهيته الفكرية والنظرية وتاريخيته، إمكانية تطبيقاته أو نماذجه وحدود تجلياته وتجاربه، كما تطرح إشكاليتي الخصوصية في كل بلد من البلدان، طبقاً لواقع القوى السياسية والاجتماعية فيه والعمومية من حيث اندراجه ضمن مفهوم يوحد المشتركات العابرة لكل البلدان.

ويزيد هذه الأسئلة تنوعاً، صعود الإسلام السياسي، عبر الانتخابات في كل بلدان الربيع العربي التي نجحت في إسقاط أنظمة الاستبداد فيها، متبنيا شعار قيام دولة مدنية تعترف بقيم المواطنة وحقوق الإنسان لكن بمرجعية إسلامية، مما يدفع للبحث الجدي حول حدود مدنية هذه الدولة أو دينيتها، وحول المدى المتاح من حقوق المواطنة الموعودة في الدولة المرجوة، كما يطرح بشكل مشروع مستقبل علاقات الأقليات الدينية داخل المجتمعات التي تتكون من أكثرية إسلامية سنية، وتشكل مصر سورية والعراق ولبنان واليمن والبحرين نماذج مختلفة ومتباينة لاستشراف مستقبل العلاقات بين الجماعات الدينية المختلفة.

يضاف لكل ما تقدم البحث عن دور المؤسسات العسكرية والأمنية داخل الدول الناشئة. وهي مؤسسات لعبت دورا محوريا في المجتمعات العربية وما زالت قادرة على لعب أدوار مفصلية في تطور الأحداث وتوجيهها، كونها تشكل أكثر التشكيلات الهيكلية تنظيما واستقرارا، وكونها شكلت عماد الأنظمة المنهارة وأداتها، للسيطرة على السلطة واستمرار الإمساك بها. يتصل بهذا الأمر بعد آخر، وهو انعكاس الصراع مع إسرائيل على مسارات التغيير في دول المنطقة تناسبا مع قربها أو بعدها عن هذا الصراع؟

كما يضاف، وبنفس الأهمية، إشكالية العلاقة بين أطراف الإنتاج ورجال الأعمال والسلطة الجديدة، فبعد أن سادت لعقود نماذج فاسدة من مزاوجة السلطة مع الثروة واستباحة المال العام، يصبح ضروريا السؤال عن نموذج التنمية الذي يتوجب بناؤه من اجل تطوير الاقتصاد وزيادة إنتاجية المؤسسات والأفراد، ومحاربة الفقر والبطالة، وإتاحة فرص عمل للأجيال الجديدة وحل المعضلة الاجتماعية؟

الدولة المدنية شعار ساد ساحات الانتفاضات الشعبية، فهل سيبقى شعاراً ينتهي بإسقاط الأنظمة أم سيتحول برنامج عمل يطال تغييراً عميقاً في الحياة السياسية والحزبية، ويؤدي إلى تحول جذري في دور المؤسسات العسكرية والدينية، ويستند إلى إصلاح حقيقي في الفكر السياسي والمفاهيم الثقافية يرسي قيم المواطنة وحقوق الإنسان، ويؤسس لإطلاق تنمية اقتصادية مستدامة وبيئة أعمال منتجة وفاعلة؟

وسط هذا الكمّ من التحولات إلى أين يتجه الوضع في لبنان؟ هل نموذج النظام اللبناني بوضعه الحالي ما زال صالحا لمواكبة التغييرات العربية؟ وهل وصلت الصيغة اللبنانية المأزومة إلى طريق مسدود ومأساوي؟ وما هي الثوابت الواجب الحفاظ عليها في الصيغة اللبنانية، وما هي التحولات الواجب تبنيها وتغييرها؟ هل الدولة اللبنانية دولة المحاصصة الطائفية هي دولة مدنية وما هو مقدار مدنيتها، هل تتوافق المحاصصة الطائفية مع قيم المواطنة.

البرنامج

الكلمة الافتتاحية

الدكتور سامي نادر

الجلسة الأولى: الدولة المدنية مفاهيم ونماذج

كلمة رئيسة الجلسة الدكتورة منى فياض
كلمة الدكتور رضوان السيد
كلمة الدكتور أنطوان حداد
كلمة الأب الدكتور باسم الراعي
نقاش

الجلسة الثانية: الدولة المدنية وإشكالية العلاقة مع المؤسسات الدينية والأمنية

كلمة رئيس الجلسة النائب السابق صلاح الحركة
كلمة السيد هاني فحص
كلمة العميد المتقاعد الياس حنا
كلمة الدكتور مشير عون
نقاش

الجلسة الثالثة: لبنان والدولة المدنية: أي آفاق؟

كلمة رئيس الجلسة الدكتور أحمد بيضون
كلمة معالي الدكتور طارق متري
كلمة معالي الدكتور حسن منيمنة
كلمة الأب الدكتور جورج حبيقة
كلمة الأستاذ أديب نعمة
نقاش

كلمة الافتتاح

د. سامي نادر

إن تنظيم «تجمّع لبنان المدني» لهذا اللقاء يأتي من أجل تدعيم مسار بناء الدولة المدنية، ويندرج ضمن برنامج متكامل يهدف إلى تفعيل الحراك المدني، وحثّ الهمم وتشبيك المبادرات وربط المجموعات الناشئة والفاعلة وإظهار الطاقات، وتوحيد الجهود، وذلك لتثبيت قيم المواطنيّة وبناء القدرات لدولة مدنيّة، الضامن الوحيد لسلام لبناني مُستدام.

يطرح اللقاء أسئلة تتعلق بمعنى الدولة المدنيّة وأشكالها ومراحلها، وكيفية التغلّب على العقبات التي تحول دون قيامها، كذلك الاستراتيجيّات التي تهدف إلى قيامها وتدعيمها وتحصينها. هذه الأسئلة تشكل محاور لبحث معمّق ونقاش مسؤول، يجب أن يقود بالمحصّلة إلى خطوات عملية تساهم في عملية الربط والتشبيك وتدعيم البُنْيان.

ويشمل اللقاء الإضاءة على كيفيّة بناء القدرات لدولة مدنيّة ذات مروحة واسعة من النُّظم والمؤسسات، التي يجب إعادة النظر بجدواها أو الإطاحة بها وتغييرها، من هذه الموضوعات على سبيل المثال، لا الحصر:

- قانون انتخاب يدعم بنيان الدولة المدنية ويؤمن التمثيل الصحيح، ويحرّر الناخب كما المرشّح، من سلطان المال والإقطاع والطائفية.

- قانون مدنيّ للأحوال الشخصية، يساهم في شدّ أواصر المجتمع اللبناني، وتثبيت الهوية اللبنانية، وتشكيل حلقات شبكة في الأمان الاجتماعي، وعلى رأسها نظام لتغطية صحية شاملة ونظام للتقاعد.

- ضرورة إعادة النظر بالنظام الضرائبي، بما يترتب عليه من حقوق وواجبات، للدولة والمواطن معاً.

- نظام تنمية مناطقية، وربما التعبير هذا أفضل من «اللامركزية الإدارية». مع ما يعني ذلك من إرادة في المشاركة والمحاسبة، فيكون التنافس ما بين

المدن على قاعدة التنمية، لا بين الطوائف، على قاعدة المحاصصة.

والواقع أن الدولة المدنية ترتكز أيضاً على فلسفة مثالية، على فكر تنويري، على اعتبار ان المواطنة ليست نقيضاً للدِّين؛ بل على العكس، إنها حالة فرديّة أولاً، مجتمعية ثانياً، تُصالح بين الأديان وتبني الجسور فيما بينها. وهذه هي رسالة لبنان الحقيقية.

الجلسة الأولى:
الدولة المدنية مفاهيم ونماذج

المتحدثون: الدكتور رضوان السيد

الدكتور أنطوان حداد

الأب الدكتور باسم الراعي

رئيسة الجلسة: الدكتورة منى فياض

كلمة رئيسة الجلسة الدكتورة منى فياض

باحثة – أستاذة علم النفس

لماذا نريد الدولة المدنيّة؟ وما هي الدولة المدنيّة؟

إنها دولة يدير مؤسساتها الرئيسية مدنيّون. بهذا المعنى الدولة الديموقراطية هي، حكماً، دولة مدنيّة، لكن العكس غير صحيح. كل دولة مدنية ليست بالضرورة، دولة ديموقراطية. وفي لبنان طُرحت الفكرة بسبب مأزق النظام الطائفي الحالي المعطَّل.

في الدول العربية طُرحت الدولة المدنية في ظلّ الثورات خصوصاً، خوفاً من استغلال انتماء معظم مواطنيها للإسلام، فيكون هذا ذريعة من أجل إقامة حُكْم إسلامي، أي تطبيق الشريعة، أو الحاكميّة الإلهية على غرار الأنظمة الإسلامية الحاكمة المعروفة، من السعودية إلى باكستان إلى أفغانستان إلى إيران. الدولة المدنيّة، هي بديل عن الدولة الدينيّة التي أثبتت فشلها. وتُطرح أيضاً الدولة المدنية مقابل العلمانيّة، التي تُعادي الدِّين.

مبادئ الدولة المدنيّة إذاً هي، تكمن حرية المعتقد، والمساواة من ضمن إطار المواطنة. ولا يعرَّف الفرد، لا بمهنته، ولا بدينه ولا بماله ولا بسلطته، بل يُعرَّف قانونياً، فقط كمواطن، إنه عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات ويتساوى فيها مع جميع المواطنين.

والشرط الأساسي لدولة مدنية ديموقراطية هو فصل السلطات، والانتقال السلمي للسلطة والوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرّة ونزيهة، من أهم مبادئها التعدّدية وقبول الآخر، وتحريم اللجوء إلى العنف.

كلمة الدكتور رضوان السيد

أستاذ جامعي - مفكّر

انشغل المفكرون العرب طوال خمسين أو ستين سنة، عن مسألة علمانيّة الدولة، وفصلها عن الدين، ولكن بطريقة نظرية. ومنذ خمسين عاماً، كانت تسود في اجتماعنا السياسي والإنساني، ثنائية تقوم على وجود أنظمة استبدادية، تواجهها حركات إسلامية متشدّدة، والشوارع خالية، فدخل الجمهور الشابّ إلى الشارع، وغيَّر كل الموقف، وصار الحديث عن الدولة المدنيّة التي يصنعها الجمهور بوعيه وبشعاراته المطروحة والمعروفة، مسألة واقعية وعملية. وفيها إشكالات، وتطرح تحديات، لأن وعي هذا الجمهور، عبر خمسين عاماً تشكّل حسب مسائل مختلفة جداً، وفظيعة جداً.

وإذا ما بحثنا في أنظمة الحكم التي ستقوم، بدءاً بالدساتير وانتهاءً بقيام ما يسمى المجتمع السياسي الجديد، أرى أن من المشكلات الخطيرة التي تحدّد هذا البناء، ما حدث في الخمسين سنة الماضية من تضليل في الوعي.

هذا التضليل قائم على أساس أن «الإسلام دين ودنيا، مصحف وسيف» (كما قال الشيخ حسن البنّا). ومنذ ذلك الحين يمكن لأي مسلم إلى أي مذهب انتمى أن يعتبر أن الإسلام يتضمن ديناً ودولة. وفي مواجهة الحكّام العرب، أصبح لزاماً أن يستولي الدين على الدولة لإعادة استقامة الشأن الإنساني، لشدّة التوتّر والفظائع التي ارتكبتها الأنظمة العربية في المرحلة الماضية. ونشأت أدبيّات هائلة عند الحركات الإسلامية السُّنيَّة على نظرية الحاكميّة، التي انتصرت في إيران مع «ولاية الفقيه».

ذلك أنّ «ولاية الفقيه» في إيران أنشأت دولة دينية، لأنها هي الإصلاح الكامل، من خلال دمج الدين بالدولة، على اعتبار ان الذين حكموا سابقاً كانوا بلا دين، وبلا شرف، وبلا كرامة، وبلا إنسانيّة. والدين هو مثال القيم، هكذا يقولون للجمهور. لكنَّ هذا يتضمن قيام أحزاب دينية تسيطر على الشأن العام، ولا تخالف إذا كانت حزباً واحداً، وتصبح توتاليتاريّة دينيّة.

ويؤدي نشوء عدّة أحزاب وفرضها سيطرتها، إلى تشرذم الدّين. لأن «السلفيين» دينهم غير

دين «الإخوان المسلمين»، ودين الإخوان المسلمين هو غير دين «حزب التحرير». وهذا الإسلام السُّنّي يصبح سبعة او ثماني إسلامات تتصارع فيما بينها، فيسقُط الدّين.

بالتالي فإن مشكلتي الآن هي في حماية الدّين من الدولة، وليس العكس. ففصل الدين عن الدولة يحمي الدّين، كما قال الشيخ محمد مهدي شمس الدين «إن في الدولة المدنية إنقاذاً للدولة والدّين». وقد تصارعنا، نحن والإخوان المسلمين على هذا الطرح، طوال الثلاثين سنة الماضية. لكن الصراع كان نظرياً، وكان الجمهور معهم. المسألة الآن، لم تعد مسألةً نظرية، وأنظمة استبدادية مضطرون لمواجهتها، أو هم يقولون إنهم مضطرون لمواجهتها بشتّى الوسائل، بل صارت كيفية انشاء مجتمع سياسي، وكيفية إقامة دولة مدنية تخدم كل الناس. وهذا الأمر لا يتوافر لدى الأحزاب الإسلامية، أو لدى أحزاب الإسلام السياسي.

من هنا، فإن ظهور الإسلام السياسي بهذه الطريقة الفظيعة، ليس لمصلحة الإسلام على الإطلاق، لأنه سيؤدّي إلى تحوّله إلى دين حزبي لا يشعر أكثر الناس بالانتماء إليه، فكيف أستطيع أنا، إذا أردتُ أن أكون مسلماً فلا بدَّ أن أكون سلفياً أو من الإخوان المسلمين؟ وإلاَّ؟ ديني يكون غير صحيح. والسلفي يعتبر ان «الإخوانجي» ليس ذا دين صحيح، و«الإخوانجي» يعتبر ان «السلفي» ليس ذا دين صحيح. وعلى المستوى العملي، إذا أردت أن تكون مسلماً صحيحاً، فصوِّت لي. وهذا الصراع يُدخلُ الدِّين إلى بطن الدولة.

لكن الأهم من ذلك هو ما حدث في الخمسين سنة الماضية، من هذا الدمج بين الدّين والدولة. إن الدين يملك نظاماً سياسياً محدّداً اسمه نظام الحاكميّة. فأين هو هذا النظام المحدّد؟

كُتبت آلاف الأدبيات من الإخوان المسلمين المصريين والسوريين، على الخصوص، وكلها برامج لا قيمة لها ولا يُنظر إلى شيءٍ منها الآن، وكان قبالتها يجب أن تقرأ أفكار صدّام حسين، أو فلسفات معمّر القذافي وحافظ الأسد. فهؤلاء يحكون عن نظام حُكم، وأولئك يحكون عن نظام حُكم، فماذا تقرأ هذا أم ذاك؟

نحن كمثقفين عرب بإزاء هذا، كنّا سيّئين، في الحقيقة، فاندفع أكثرنا، بأحد اتجاهين – وأقصد المثقفين العرب الرئيسين – إذ كلنا يئسنا من الإسلام، لأن هذه «الجماعة» التي سيطرت عليه لم تترك مجالاً لأحد، فأنت تكون بنظرها – غير مسلمٍ، أو مسلم غير صحيح أو علماني أو شيطاني أو كذا، فبعضنا استلزم للاستبداد، وبعض انخرط في الإعداد للتغيّير.

كان المثقف في محنة، فماذا فعل؟ الأقل شجاعة ولكن الأكثر نزاهة، آمنوا بإصلاح الأنظمة العربية من الداخل. الناس الأشدّ نزاهة ولكن الأقل تعقُّداً، اندفعوا في شتم الإسلام.

فما من مثقف عربيّ بارز إلاَّ وكتب ثلاث أو أربع كُتبُ ضد الإسلام، ليس ضدّ الإسلام الأصولي الآن، ولكن، ضد الإسلام كله. والعجيب ان أربعة او خمسة منهم ماتوا في العام 2010 أي قبل الثورات مباشرة، فنحن ما قمنا بجهد نظري ولا بجهد عمليّ، لقراءة مسألة فصل الدّين عن الدولة، بمعنى أنها لصالح الدّين ولصالح المجتمع، على اعتبار أن موطن الدّين المجتمع. والدّين هو نظام القيم الأساسي لمجتمعاتنا. فعندما يصبح نظام القيم عرضة للشرذمة عن طريق الصراع على السلطة باسمه، لا يبقى دين، وهذا معروف في كل التجارب التي كانت في الدول الدينية.

ففي مجتمعاتنا هناك ناس يجادلونك في الدين، ويقولون لك إن العلماني غير ذي دين، وهناك من يجادلونك في السياسة ويقولون لك أنت تؤيّد أنظمة الاستبداد. وقد فتح لنا شباب الثورات العربية العظام منفذاً هائلاً وطريقاً واسعاً، وسوّدوا مسلّمات: (السلميّة والديموقراطية التعدّدية...) لا يستطيع أحد الخروج منها، وعلينا أن نعمل للقضاء على الإسلام السياسي حتى يبقى لنا ديننا، وتبقى لنا أمتنا وتبقى لنا دولتنا المدنيّة بالفعل.

كلمة الدكتور أنطوان حدّاد

أستاذ جامعي - أمين سر حركة التجدد الديموقراطي

مفهوم (أو مصطلح) « الدولة المدنية » مفهوم جدلي بامتياز، والى حد ما عربي بامتياز. وهاتان السمتان مترابطتان إلى حد بعيد، كما سأتولى تفصيله لاحقاً.

هو مفهوم جدلي بامتياز بمعنى انه متحرك ولم يستقر بعد من حيث التعريف، والدليل أننا نعقد هذه الندوة بغرض المساهمة في بلورته وتعريفه؛ وهو عربي بامتياز بدليل أننا لا نعرف موازياً دقيقاً له في اللغات الأخرى، خصوصاً في اللغات العالمية المنتجة أو الحاضنة للمفاهيم. المعاجم الكبرى وكتب العلوم السياسية لا تتحدث بالانكليزية إلا حديثاً أو نادراً أو تجاوزاً عن **Civil State** ، وهي قطعاً لا تتحدث بالفرنسية عن **Etat Civil** الذي يحيل إلى مفهوم آخر مختلف تماماً هو « الأحوال الشخصية ». اقرب ما نقع عليه من مواز لـ »الدولة المدنية » في اللغات الأجنبية هو تعبير **Secular State** وترجمته الحرفية إذا جاز التعبير هو « الدولة الدهرية » أو « الدولة الزمنية » كنقيض (على الأرجح) لـ »الدولة الدينية ». وهذا التعبير **Secular State** لا يتطابق بالكامل مع المصطلح الفرنسي **Etat Laique** الذي يوازي بالعربية « الدولة العلمانية » وهي، يمكن القول، إحدى الأشكال الخاصة (« المتطرفة » أو « المغالية ») لـ »الدولة الزمنية » أو « الدولة الدهرية ».

ازعم أن هذا المفهوم (« الدولة المدنية ») عربي بامتياز، وبلغة الأرقام. فإذا حاولنا البحث عن تعبير »الدولة المدنية » عبر محرك غوغل باللغة العربية نقع على ثمانية ملايين نتيجة تقريباً، فيما لا نجد سوى 470 ألف نتيجة باللغات التي تستعمل الحرف اللاتيني مجتمعة (أي الانكليزية وكل اللغات الأوروبية وغيرها)، منها 250 ألف نتيجة (أي أكثر من النصف) تأتي متلازمة مع كلمة **Arab** أي أن الموضوع يعنى بِشأن عربي ما. في المقابل وعلى سبيل المثال، **Secular State** (بالانكليزية طبعاً) تحظى بـ 20 مليون نتيجة، و »دولة علمانية » (باللغة العربية) تحظى بـ 190 ألف نتيجة فقط، ومعظمها يتحدث عن هذه الدولة في سياق سلبي).

استنتاجي الأولي في هذا المجال هو أن مصطلح « الدولة المدنية » هو الموازي العربي (أقلّه من حيث كثرة الاستخدام، إن لم يكن بالضرورة من حيث المعنى الدقيق) لمصطلح

Secular State باللغة الانكليزية.

لماذا هذه الطفرة الإعلامية – السياسية – الفكرية العربية الكبيرة في الحديث عن « الدولة المدنية » ؟

إن البحث في الدولة وعن الدولة قائم بنشاط حثيث في العالم العربي منذ عقود، لكن هذا الانفجار الكبير لا شك انه يتزامن مؤخراً مع الربيع العربي والثورات العربية ضد أنظمة الاستبداد والدولة البوليسية – القمعية التي أقامتها. إن سقوط بعض هذه الأنظمة وترنح البعض الآخر واهتزاز شرعية سائر الأنظمة العربية تطرح أولوية البحث عن البدائل، التي لم تعد تقتصر على نظام الحكم بل باتت تتطلب الغوص في ما هو أعمق، أي في طبيعة التعاقد الذي يربط المواطنين فيما بينهم وبالتالي في طبيعة الحقوق والموجبات المترتبة عن هذا التعاقد، أي في الدولة وفي طبيعة هذه الدولة.

إذن، هذا التداول الهائل لمصطلح « الدولة المدنية » يعكس تنامي الطلب المجتمعي على الأطر المؤسسية التي تكفل الحقوق المذكورة أعلاه، وفي طليعتها الحق في الحرية وفي احترام الكرامة الإنسانية. ويقابل هذا الطلب المجتمعي عرض من القوى السياسية المختلفة يتضمن قوالب فكرية – سياسية معينة تحاول مواءمة هذا الطلب المجتمعي. ومن ابرز هذه العروض السياسية تلك التي تأتي تحت عنوان « الدولة المدنية ».

من أي قوى سياسية تأتي تلك العروض؟ ومن يروج للدولة المدنية؟

يأتي حديث « الدولة المدنية » من ضفتين متقابلتين:

أولاً – من ضفة القوى الإسلامية التي تقبل عموما بقواعد اللعبة الديموقراطية، أي تقبل بالانتخابات والتعددية السياسية وتداول السلطة، وتالياً تقبل واقعياً بمبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات؛

ثانياً – من ضفة القوى الديموقراطية اللا – دينية التي تقر أن للإسلام السياسي الحق في المنافسة السياسية، إذا ما التزمت قواه كغيرها من القوى بقواعد اللعبة الديموقراطية.

أما التيارات الإسلامية التي لا تقبل بجوهر اللعبة الديموقراطية (سلفية أكانت أم غير سلفية)، ورغم إقبالها على خوض الانتخابات والاستفادة من نتائجها، فهي بمعظمها ترفض فكرة « الدولة المدنية » لاعتقادها أنها تتضمن انتقاصاً من « إسلامية » الدولة. ويلاقيها في تجنب الحديث عن « الدولة المدنية »، من الطرف الآخر، وان كان من موقع أكثر هامشية في الظرف الراهن، القوى والتيارات اللا – دينية التي لا تقر للإسلام السياسي (أو لأي دين آخر) بحق خوض غمار المنافسة السياسية، والتي تتمسك بالطبعة الأكثر مغالاة والأكثر تشددا في الخطاب العلماني.

أين تتقاطع طروحات « الدولة المدنية »؟ وأين تفترق؟

ثمة من يطرح المعايير العامة التالية لـ »الدولة المدنية »:

- أن تكون الدولة محايدة في الأمور الدينية (دستورياً وقانونياً وفي الممارسة)، وعلى مسافة واحدة من كل الأديان وما بين الأديان واللا - دين؛ لا تؤيد دينا معينا وغير معادية لأي دين؛

- أن تعامل المواطنين (والأفراد عموماً) سواسية وبمعزل عن دينهم، وألا تقف موقفاً تفضيليا لمواطن (أو فرد) على آخر تبعاً لدين (أو لا - دين) هذا أو ذاك؛

- الدولة المدنية لا معتقد ديني محدد لها؛

- في التطبيق: تتولى الدولة المدنية ضمان الحريات الدينية سواء في الاعتقاد أو في الممارسة، تكفل استقلالية النظام القضائي (في قوانينه وأحكامه) عن سلطة دين معين أو سلطة المرجعيات الدينية، تكفل حرية نظام التعليم وعدم خضوعه لسلطة دين معين، تكفل حق تبوء السلطة لأي مواطن بمعزل عن ديانته.

طبعاً تتفاوت مواقف القوى التي تدعو إلى « الدولة المدنية » من هذه القضايا والمستويات. ففي حين تتبنى التيارات اللا - دينية (والتي تطلق على نفسها تسمية ليبرالية، ومدنية، وديموقراطية، ويسارية، ووطنية، وقومية، وغيرها) مجمل هذه المعايير والقضايا، فان التيارات الإسلامية التي تدعو إلى « الدولة المدنية » تشهد حراكا وسيولة كبيرتين، وبالتالي تفاوتا كبيرا في الموقف من هذه القضايا. ولا تنقص الأمثلة الواضحة في هذا المضمار. فحزب النهضة التونسي أعلن مؤخراً انه لا حاجة إلى إدخال نص في الدستور التونسي حول اعتماد الإسلام مصدراً للتشريع، في حين أن الأخوان المسلمين في مصر يتبنون موقفاً مغايراً. أما حزب العدالة والتنمية في تركيا فهو لا يجد أي حرج في الدفاع عن النظام العلماني كما أرساه أتاتورك لا بل يدعو الإخوان في مصر إلى تبنيه. مثال آخر يتعلق بدين رئيس الدولة، حيث أعلن الإخوان المسلمون في سوريا انه من حق أي مواطن سوري أن يتولى هذا المنصب بمعزل عن دينه، في حين يبقى هذا الأمر موضع جدل معقد في مصر ومعظم الدول العربية.

إذن الموضوع لا يخضع للفرز البسيط بين قوى وتيارات مدنية من ناحية وقوى وتيارات إسلامية من ناحية أخرى، بل انه يخضع إلى حد بعيد لحق المساءلة وطلب الحساب الذي بات يتمتع به الإنسان العربي بعد كسر حاجز الخوف والاستبداد، وللحراك الفكري والسياسي والشعبي الهائل الذي فجره الربيع العربي والذي اخرج مارد الحرية من القمقم

وأنهى أسطورة «الاستثناء العربي» و«الخنوع العربي» البائسة، ووضع مسألة الحرية في أعلى اهتمامات الأفراد والشعوب، وهو الكفيل بألا يوضع الدين في مواجهة الحرية والعقل والكرامة الإنسانية.

تبقى كلمة مقتضبة عن لبنان. في الحالة اللبنانية، وبقدر ما تتضاعف الحاجة للانتقال إلى دولة مدنية / مواطنية بقدر ما يبدو هذا الانتقال صعباً ومعقداً، لأن الأمر لا يتعلق فحسب بإدارة العلاقة بين الدين والدولة، كما في البلدان التي تتضمن اغلبيات إسلامية ساحقة، بل أيضاً بإدارة التعددية الدينية والمذهبية بين مجموعات: -1 لا يشكل أي منها أكثرية؛ -2 ذات تاريخ صراعي حافل ومتناوب؛ -3 وتقيم علاقات على درجة متفاوتة من الارتباط العضوي مع الخارج. إنما هذا يتطلب بحثا على حدى سوف تخصص له الجلسة الأخيرة من هذه الورشة بعد الظهر.

كلمة الأب الدكتور باسم الراعي

أستاذ جامعي - باحث

مفهوم الدولة المدنية كثير التعدّد والتشعب في الفكر السياسي. ولكن على الأقل، هناك جامع واحد بين كل هذه المفاهيم، هو أن الدولة المدنية تعني أول ما تعنيه حيادية الدولة تجاه الدين. وهذه الحيادية لها عدة أشكال. ولنتبين، أولاً، تداول هذا المفهوم في عالمنا العربي، على الأقل، والذي وقع، وبحسب ما قرأت أمامي - تقريباً خمسة مفاهيم متداولة لهذا المفهوم.

المفهوم الأول المتداول عن الدولة المدنية هو أنّها الدولة العلمانية، ولذلك، نرى الكثير من المفكرين الناشطين في العالم الديني، يرفضون هذه المقولة مباشرة، لأنها تتعارض مع الدين.

والمفهوم الثاني الذي يظهر للدولة المدنية، وخاصة لدى السلفيين وبعض الأصوليين في العالم الإسلامي، أن هذه فكرة استعمارية، وأُلِّفتْ لتخترق مجتمعاتنا وتغذيها بأفكار لا علاقة لها بالتقليد.

المفهوم الثالث، يفهم بالدولة المدنيّة صيغة تنظيم للحكم على أساس لا ديني، وهنا نجد بعضاً من أطروحات الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

والمفهوم الرابع يدافع عنه في أحد الكُتب الأستاذ غسان تويني، وهو متعلق بالنظام اللبناني أن لبنان اختار، ما أسماها الحيادية إيجابية، ويقول هذا ارتضاه اللبنانيون فيما بينهم أن يكوّنوا لبنان على هذه القاعدة الحيادية الإيجابية للنظام السياسي تجاه الأديان.

والمفهوم الخامس والأكثر شيوعاً اليوم - وعلى ما أتخيله - أن النقاشات في العالم العربي، بعد الثورات، يأخذ مفهوم الدولة المدنية، منحى الدولة غير العسكرية. وهو المفهوم الذي نشط في أوروبا الشرقية، خلال وبعد المواجهات مع الدولة الأحادية التي كانت مركبة في الاتحاد السوفياتي، فولد مفهوم « الدولة المدنية » بمعنى غير العسكرية، وهذا الذي يخوّف قليلاً في النقاشات في العالم العربي أن يكون هذا المصطلح هدفه في النهاية، إقامة دول غير عسكرية وأيضاً دول غير ديموقراطية.

ولكن بالمفهوم الغربي، وإذا ما رجعتُ لتأصيل المصطلح، فلهذا المصطلح ثلاثة أبعاد بارزة في الفكر الغربي: أولاً: العلمانية، التي هي فصل تامّ ما بين الدِّين والدولة، وهذا المتداول في وعينا، ولكن بالفرنسية، تمييز ما بين العلمنة والعلمانيّة. والعلمانية هي غير العلمنة. العلمانية هي شيء له علاقة مباشرة بتنظيم الدولة. ولها ثلاثة أبعاد في الفكر الغربي. البعد الأول هو سيادة الدولة في الحقول السياسية والقانونية والإدارية، وكل مرافق الحياة. والبعد الثاني هو التسامح الذي تقوم به الدولة تجاه الدين، وهذا ما نسميه كفل الحرية الدينية. والبعد الثالث هو تطوير الدولة لذاتها بشكل مستقل وخارج أيّ سلطة ما ورائية أو سلطة أخلاقية.

ولكن هناك مفهوم آخر، يرد عند جون لوك، في مقالة له في الحكم المدني، ويحدّد جون لوك الدولة المدنية على الشكل التالي: بقوله: « أينما وُجدَ أناس متّحدون في هذا الشكل من المجتمع، بمعنى تخلّي الواحد منهم عن قدرته على تنفيذ أحكام الطبيعة بذاته ليضعها في الإطار العام، هناك فقط يُوجد مجتمع سياسي، أو مدني ».

إذاً، الدولة المدنية بهذا المعنى هي الدولة التعاقدية للخروج من حالة الطبيعة إلى حالة الانتظام. ولكن المصطلح الأعمق – برأيي – في هذا النقاش المفهومي، هو كلمة « الدهرنة ». والدهرنة في الغرب، أول ما استُعملت لانتزاع المُلكيّة من يد السلطة الكنسيّة. وفي الوقت ذاته انتزاع السلطة من يد الكنيسة، كان معناه، ممارسة المراقبة على سلطة الكنيسة، من الملوك والأعيان والحكام.

من هنا فإنّ تطوُّر الدِّين يدخل في مدار أنظومة الحكم، بمعنى، أنَّ الحكم يُشرف عليه، ولكنه لم يعش وقتاً طويلاً، لأن نزاعاً قويّاً تولَّد في الغرب بين السلطة الكنسية والسلطة المدنيّة، وانتهى إلى نوع من التوافق، قوامه ان لا تتدخّل السلطة الدينية في شؤون الدولة، وسلطة الدولة لا تتدخل في شؤون الكنيسة. وخُلقت في هذه المفهوم الذي نتكلم عنه، فكرة الحيادية. فطالما أنّ الدولة لا تتبنّى أنظومة فكرية، أو رؤية للوجود، أي عندما لا تملك هذه الرؤية، تتحول إلى دولة، إيديولوجية، لا سلطة لها ولا قرار ولا تدخُّل لها في شؤون الدين، كما أن الدين لا تدخُّل له في شؤون الدولة، وهذه الحيادية. هنا والتي سمَّاها الأستاذ غسان تويني **Neutralité Positive** أي الحيادية الإيجابية وفعلاً هي إيجابية، ليست حيادية إقصائية. ففي الحيادية الإيجابية الدِّين له دور في النقاش الاجتماعي. الدولة في « الدهرنة » هي مستقلّة في رؤيتها للوجود، ولذلك باستطاعتها أن تستوعب كل نظريات الوجود في قلبها، فإذاً هي ليست إقصائية.

ماذا خسِر الدين في هذه العملية؟ وهذه النقطة الأبرز. لم يعد الدين في هذا قوة مراقبة على المجتمع، ولا قوة دمج مجتمعي. لكن في هذه الحيادية الإيجابية، أصبح المطلوب

من الدِّين أن يظهر بالشكل المناسب في المجتمع الحديث. أي أن يكون للكنيسة الكاثوليكية حضور نوعي وليس حضوراً سلطوياً في المجتمعات، وهذه القفزة النوعية التي حققها في العالم الكاثوليكي المجمع الفاتيكاني الثاني، عندما أعلن صراحة في دستوره « استقلالية الشؤون الزمنية ». فالشؤون الزمنية مستقلة في ذاتها، والكنيسة لها حضور، ونقدر أن نقول حضوراً أخلاقياً، حضوراً فاعلاً، حضوراً مؤازراً للمجتمع، في تطوُّره وسياقات التطوّر فيه.

في هذا المفهوم الإيجابي للدهرنة ما معنى: « فصل الدِّين عن الدولة »؟ اريد أن أذكِّر أن فصل الدين عن الدولة في أوروبا جاء نتيجة الحروب الدينية، والتي كانت هي حروب على تفسير النصّ الديني.

الأزمة في الغرب اليوم، ليس حيادية الدولة، الأزمة في الغرب اليوم، هي الخلفية الثقافية التي تقوم عليها الدولة، وهذا هو التحدّي الكبير، لأنه ما من مجتمع يقوم بدون هذه الـ »نحن »، أي الشعور بـ »النحن » الذي يجمع.

هذا الشعور بـ »النحن » اليوم، كان في الماضي قائماً على مسار تاريخيّ طويل، نستطيع تسميته المسار المسيحي، اليوم هناك مسارات مسيحية تتناطح في قلب المجتمع بشأن مدى شرعية الخلفية الثقافية لقيام الدولة المحايدة. وهذا يؤثّر على حياد الدولة، والنقطة الثانية تبدو في ضرورة تحديد الثقافة التي تقوم عليها الدولة اليوم. النقطة الثالثة هي في أعادة طرح مسألة التسامح على بساط البحث الصراع الكبير يكمن في أن الدولة لم يعد يكفيها التسامح.

لذلك، ففي الغرب، وفي النقاشات العميقة التي تحصل، ثمة مفكرون يدعون إلى ترجمته بالعربية: « دهرنة لدهرنة الدولة ». المصطلح متنوِّع، ولكنه مثير في الجدل الذي يفرضه، وأنا أقول أنه يجب أن نستفيد، وخصوصاً في لبنان، من هذا الجدل، وأتخيّل أن النموذج اللبناني يقدر أن يقدِّم شيئاً في هذا السياق.

الجلسة الأولى
محضر مقتضب للنقاش

الأب د. جورج حبيقة (نائب رئيس جامعة الروح القدس - الكسليك)

الصيغة اللبنانية يمكن لها أن تقدم حلاً معيَّناً. فتكوين لبنان هو تكوين مميز، وعندما وضعه الطوباوي البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، فعلاً، على منصة المرجعية العالمية للدول المتعدِّدة، أكد رسولية الكيان اللبناني. لسنا دائماً، واعين لأهمية هذا البلد وعظمته، وعظمة صيغة هذا اللبنان المكوَّن من عائلات ومجموعات هامة في هذا الشرق، أن أبناءه التقوا في هذه المساحة المميزة، وكان همهم الحفاظ على ذاتهم. ذلك شيء طبيعي، فلا أحد يطلب من الآخر ان لا يكون عنده انتماء، ولكن انتماءه، لا يمكن أن يكون مدخلاً إلى الصراع مع الآخرين، فلقد صنعنا هذه الصيغة الإشراكية. كلنا جميعاً نتشارك في إدارة هذا البلد. فالصيغة اللبنانية، حافظت على التعدّدية، منعت أن تستأثر مجموعة بالحكم. أهم ما في لبنان أن الدّين مصدر إلهام للصيغة وليس مصدراً للتشريع.

سعدى علوّه (صحافيّة - جريدة السفير)

سؤالي إلى الأب د. باسم الراعي وهو: كيف يمكن للنموذج اللبناني، أن يحلّ كل الإشكالية الحاصلة في الدول التي سمّيتها «دهرية»؟ وبالنسبة لما قاله الأب د. جورج حبيقة في مداخلته، «إن الدِّين ليس مصدراً للتشريع في لبنان؟ أقول إن الدين ليس فقط مصدراً للتشريع كبيراً في لبنان، ومنه قوانين الأحوال الشخصية، ومنه التأثير على كل القوانين

الأخرى والتي تُسيِّر كل حياتنا في لبنان، حتى تُبقينا رعايا في طوائفنا وليس مواطنين في دولتنا، بل إن الدين يدخل في صلب التشريع ومتغلغل في تكوين الدولة بطريقة تمنع أي أمر آخر مدني، يمكن أن يكون فعلاً موصلاً لدولة مدنية حقيقية.

د. حارث سليمان

لدي ملاحظة حول أن الدولة المدنية ليست خياراً في بلد فيه طوائف متعدّدة. إن الدولة المدنية هي خيار في بلد متجانس، وهي ليست خياراً فقط في دول فيها قوميات أو أقوام. وهي ليست خياراً فقط في دولة فيها سلطة أمنية. اليوم كل المداخلات أشّرت إلى مفاهيم الدولة المدنية، وربما نحن بحاجة أيضاً لنتكلم عن بضعة نماذج حالية للدولة المدنية. صحيح أنَّ سويسرا هي نموذج لمجتمع تعدّدي، ولكن لم يعد هناك أي دولة في العالم ليست تعدّديّة. فكل الدول في العالم اليوم تعدّدية، وأشير إلى ثلاثة نماذج راهنة في عصرنا الحالي، وهي ماليزيا وجنوب أفريقيا، ودولة تعددية إنما بشكل خاص والتي هي تركيا. ففي الدول الثلاث دول مدنية مع اختلاف كبير في النسيج الاجتماعي والانتماء العِرقي، الثقافي، الإثني. وطبعاً، أشير لنماذج لدول مدنية أقيمت في ما كان يسمى منظومة الدول الاشتراكية السابقة، والتي أعقبت الدولة الأمنية. المشكلة في لبنان هي أنه عندنا دولة آخذة من كل نموذج أسوأ ما فيه، فهي، آخذة من منظومة الدول الاشتراكية جانبها الأمني. أي الدولة الأمنية. وآخذة من الاتجاه الديني في القبض على الدولة ما كان موجوداً عند الكنيسة، وما هو موجود عند المسلمين السنة، وما هو موجود أيضاً، في إيران، أي مساحاتٍ هائلة من الدولة الدينيّة.

د. أنطوان قربان (طبيب وباحث)

السؤال للدكتور رضوان السيد، وتعقيباً على كلامه عندما ذكر بما قاله البابا «جوزيف راتزنغر» بأن البروتستانتية أخرجت الدين من الدول.

وسؤالي: هل تعتقد بأن هناك أمل في إطار هذه الدولة المدنية التي نبحث عنها أن نفصل بين الإيمان الفردي، وأن نحفظ هذا الإيمان ونخرج الدين من الدولة، وتحديداً هنا في البيئة الإسلامية؟

ألبير فرحات (محامي)

ثمة موضوع – هو برأيي – فيه تحدٍّي، مطروح حالياً على هذه الدولة الطائفية التي اسمها لبنان ولا أقول دولة دينية بالتأكيد، ولكنها دولة طائفية، وهذا التحدي يمكن أن يُطرح

أيضاً، على الدولة المدنية التي نسعى إلى بنائها، وهو موضوع « الشرعيّة الدستورية ».

وانطلاقاً من مبدأ تسلسُل القواعد، أيّ المعاهدات الدولية، التي يوقّع عليها البلد المعنيّ، والدستور والقوانين ثم المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية، يبقى السؤال في لماذا هذا التسلسل في القواعد؟ ولماذا الدستور أقوى من القوانين؟ ولماذا القانون أقوى من المرسوم؟

الدستور أقوى، إذ من المفترض فيه أن يأتي نتيجة استفتاء شعبي. وبالتالي، فهو تكريس لمبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات. إذا كان الدستور الموجود عندنا دستور أعلنه المفوَّض السامي الفرنسي، يعني أنّ هذه الدولة ليست لديها مشروعيّة أو شرعية دستورية. بالتالي، هذه الدولة المدنية التي نطمح إليها، هل من طُرق الوصول إليها بأن يكون دستورها خاضعاً للاستفتاء الشعبي مثلاً؟ كل شيء في لبنان مسموح به إلاّ الاستفتاء الشعبي، لأن المطلوب تقسيم الناس وليس سماع إرادة الناس، وإعطاء مصدر السلطات الذي هو الشعب حقه في أن يقول كلمته.

رضوان السيد

مشكلة علاقة الدين بالدولة معقدة وتحتاج فعلاً إلى ورشة عمل خاصة، إذ لا تكفي مفاهيم الدولة المدنية لمعالجة المشاكل التي نواجهها نحن في مجتمعاتنا العربية. وأنا أعترف للدكتور حارث سليمان، نعم، نحن نتعامل مع المسألة بمقاربة عربية عامة، فيما النموذج اللبناني يحتاج إلى تأمل خاص، وبالفعل لا تنطبق عليه المفاهيم، لا المثالية ولا العملية للدولة المدنية.

إن التصرف بين المواطنين في الحقوق والواجبات ليس مطبقاً في لبنان على أساس المواطنة رغم أننا متساوون أمام القانون، بل بالعكس إذا فعلت ذلك تظلم مكوناً من مكونات لبنان، وإذا وليّت وظيفة لمن هو أكفأ فقط، تظلم مكوناً من مكونات التربية الطائفية القائمة. إذا فعلت كذا تظلم كذا، وإذا فعلت كل ما يتعلق بالدولة المدنية، **90%** منه لا ينطبق على النظام اللبناني التوافقي القائم، وهو مدني لأنه توافقي وليس لأنه يقوم على مبدأ المواطنة، لأن مبدأ المواطنة لا يمكن فيه التمييز.

وأنا شخصياً لم أتربّى في لبنان، تعلمت في مصر ثم ذهبت إلى ألمانيا، وبحكم عملي وتفكيري وثقافتي، قضيت معظم وقتي أعمل على موضوع العرب وموضوع الأمة. وبرأيي أن مسألة الأمة عندنا فيها الحل لمسألة الدين والدولة، لأن الأمة عندنا فيها المفهوم ذاته الذي شرحه « روبرت بللا » عن الدين المدني في الولايات المتحدة، بمعنى

أن الدين متضمن في المجتمع، ويوجد قاسم مشترك بغض النظر عن دينك الخاص أو مذهبك الخاص، يقول به جميع العرب، وهذا يتضمن الإيمان والقيم الأساسية بشكل عام. وعل هذا الأساس عندما يذهبون باعتباراتهم أفراداً ومواطنين، لان المواطنة تقوم على الحق، يمارسون حقهم في إدارة الشأن العام، يمارسونه لصون مصالحهم وحريتهم، وليس باعتبارهم جماعة دينية خاصة تبحث عن حقوق لها أو تقاوم اضطهاداً.

المفهوم العربي الإسلامي للأمة، مفهوم واسع جداً وليس مفهوم اثني، هو مفهوم فيه الكثير من الثقافة والقيم، وبالتالي يغني، لأنه موجود في المجتمع بهذه القوة، يغني عن أن تؤكد عليه في الدولة التي من المفروض أنها دهرية، لا دينية، لا تتبع ديناً معيناً ولا تخضع لخصوصيات معينة، وهذا هو مبدأ المساواة، الذي هو مبدأ أساس بالنسبة للدولة. المجتمع هو الذي ينبغي أن تحدث فيه هذه التميّزات اللطيفة والودودة، من خلال العيش معاً. لأننا لا نعيش معاً إلا إذا كنا نملك قيماً مشتركة، وهذا هو التعاقد الأساسي الذي قامت عليه فكرة «روسو» وموجود أصله عند فلاسفة اليونان.

إن ما أقوله هو أن نظرية الأمة الأوروبية هي نظرية دولة قومية مطلقة السلطة، تحل محل الله مباشرة، يعني عملياً تغني عن المجتمع، وإن كانت تستغيثهم على إدارة شأنهم العام. ولكن أصل السلطة في الدولة، هذه الدولة «الهوبزية»، وفيها المهم إن واجبة الدولة أهم من وجوب الله، الملك أهم من الله عملياً وليس نظرياً، لأنه بدون الدولة لا يستمر العالم.

إنها حرب الجميع على الجميع، هذه هي أساس فكرة الدولة، وهي بصيغتها الحالية الدولة القومية المطلقة. لا يمكن فيها أن يعتبر الدين أو أن تعتبر فكرة الألوهية، لأنها هي السلطة المطلقة، وعندما تكون السلطة المطلقة خارج المجتمع، يكون المجتمع متوازناً متساوياً ويدين بوحدته لها، لأنه ليس بينهم تمايزات أمام الله، إنما الكلام عن السوي أمام القانون هو كلام عابر لأن سلطة الدولة مطلقة نظرياً وعملياً. ولذلك بعد الحرب العالمية الثانية، كثر النقد الشديد ولا يزال بمسألة الدولة بعد سقوط الفاشية.

تنحل المسألة عندنا بإعادة الثقافة العامة القيمية الإسلامية – المسيحية – اليهودية – البوذية، أي كل هذه التعددية التاريخية العظيمة. لم نكن مرة مجتمعات تسيطر فيها اكثريات. وحتى مرحلة الحروب الصليبية كان أكثرية الناس في بلاد الشام مسيحيين شرقيين ولم يكونوا مسلمين، فليست عندنا مجتمعات واحدة وعلى الخصوص في بلاد الشام.

إنما الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين هو الذي نشر مصطلح الدولة المدنية، ولا

أعرف من أين استمد هذا المصطلح، ولكني سمعته منه سنة 1985 في مصر، إذ كان يحاول أن يشرح مفهومه ل »محمد سليم العوّا« وللشيخ « القرضاوي » وكانوا يرفضون هذا المصطلح، حيث كانوا يريدون تطبيق الشريعة، وكان هو يضحك ويقول لي « فكرتي أنا عن هذه المسألة أن الشيعة سيعترضون عليها » باعتبار »مقدّس الامامة « ولكن ظهر أن السنة يريدون الحاكمية الآلهية والشيعة ساكتون عني.

شيخ الأزهر أنا أعرفه جيدا لأنني تعلمت معه في الأزهر، وشاركت في بعض الوثائق التي صدرت. نعم هو من هذه الوجهة، من وجهة نظر أنه لا يريد أن يكون بين الدين والدولة « حياد ايجابي »، مشكلته أن الدولة تعتدي على الدين، وليست الدولة المصرية، يقصد أن الدولة الإسلامية، لأنه يقول أن الإخوان المسلمين هم حزبيون وخارج الأزهر، والأزهر الشريف أكبر مؤسسة تعليمية إسلامية سنية في العالم، والسلفيون يكرهون الأزهر ويكفرونه. فإذا حكموا المجتمع المصري، أين ستكون المؤسسة الدينية هذه التي تتولى تعليمهم، خصوصا ان السلفي لا يحب تعليم أولاده إلا عندنا في الأزهر، لأنه لا يريد تعليمهم دينهم تعليما حزبيا.

فكيف عليّ أن أخضع السلفيين للإخوان المسلمين، وهم متصارعون فيما بينهم، فهذه مشكلة للإسلام، ولذلك أصدر الأزهر هذه الوثائق الثلاث، وثيقتان للحريات والحكم المدني، ووثيقة ثانية كانت عن الاعتراف بحركات التنوير العربية.

أخبرني الرئيس حسين الحسيني، أنه كانت هناك ثلاث صيغ لاتفاق الطائف، تدولوا فيها في مسألة علاقة الدين بالدولة.

فكانت هناك صيغة تقول أن علاقة الدين بالدولة هي علاقة « حياد ايجابي » وكان هناك رأي يقوم على « أن الاجتماع اللبناني يقوم على الانسجام بين الدين والدولة »، والصيغة الثالثة التي استقر الرأي عليها تقوم على أن تعامل الأديان بالتبجيل والاحترام.

يعني أن هذه المسألة شغلت بالهم، القيمية للدين خارج العمل الإجرائي للدولة، ونعم هي أصلح الصيغ التي حصلت حتى الآن في لبنان.

إنما المشكلة أن إمكانات تطورها دائما معوقة، لان المطلوب إمكانية تطويرها بطريقة ترضي المواطنين ولا تثير هذا السخط وهذا الإحباط، فلا تجد اللبناني إلا محبطاً.

أما أنه لا بديل عن السلطة، فصارت هذه الكلمة إحباطاً كبيراً، أما مسألة "DNA" فأكثر العلماء المسلمين أقروها، ولكن هذه بحسب رأيي ليست مسألة دينية، فما علاقة رجال الدين بها؟ ولا ينبغي الأخذ بفتواهم، يعني أنها لا تستشير رجال الدين إذا أرادت التعرف على هوية إنسان ما، إنما أعرف أنا طالبا لبنانيا حصل على الدكتوراه من الأزهر على

موضوع « DNA » عن قصة البصمة الوراثية والشيوخ هم الذين ناقشوه.

د. محمود شقير (طبيب)

أتصور أنه على الكنيسة أن « تنزل » قليلاً إلى الأرض، وعلى المهيمنين، أو على الأقل على الذين عندهم القرار الإسلامي أن « يطلعوا قليلاً » إلى السماء. أعتقد أنه هكذا يمكن لنا أن نصل إلى المعادلة المدنية في لبنان. إني أقول ذلك، لأن الفكرة تراودني دائماً، وهي أن الدين الإسلامي يظهر وكأنه دين تدخليّ، يعني أنه دين يريد أن يحلّ كل المشاكل اليومية من السلطة إلى المشاكل الاجتماعية، بينما الدين المسيحي هو دين متفرّج في معظم الأحيان، وأعني بالدِّين المسيحي، سلطة الكنيسة، وأكبر مثل هنا، هو في أميركا الجنوبية، إذ كانت الكنيسة تقف موقف المتفرِّج، بينما معظم رجال الدين وبخلاف الإرادة المؤسساتية الكنسية كانوا يدعمون التغيير. الكنيسة والمرجعيات الإسلامية يجب أن يكونوا قدرة على التغيير الايجابي.

د. أنطوان حداد

أنا طبعا عندي تعليق سريع، سأحاول أن أغطّي فقط ردّة الفعل على مسألة مدنية الدولة في لبنان، وطبعا من موقع الملاحظات الوضعية التي أبديتها. وسأحاول أن أعطي بعض المعايير لنرى على ضوئها كيف للدولة المدنية أن تنجح.

لا شك أن بعض المعايير مثل « الحياد بين الأديان » ينطبق عليها هذا الأمر، إنما طبعاً وهنا سأبدو متطرفا، إذ لا يوجد في الأدبيات السائدة حالياً حياد بين الدين واللادين مثلاً، والذي هو أحد المعايير المطلوبة في الدولة المدنية، أو بأحد « طبعات » الدولة المدنية.

صحيح أن الدولة المدنية لا تؤيد دينا معينا، وهي غير معادية لأي دين، إنما طبعاً في الحالة اللبنانية لا يمكننا القول أن الدولة تقف أو تعامل المواطنين سواسية وبمعزل عن دينهم.

يعني أنه يوجد حقوق سياسية للأفراد من دين محدد أو من طائفة أو مذهب محدد لا يتمتع بها مواطنون آخرون، وأيضا في التطبيق وعلى صعيد الحريات الدينية مثلاً وفي التعليم على وجه التحديد. كذلك لا يتوفر استقلالية للنظام القضائي عن السلطات الدينية، وهذه إحدى المعايير الأساسية. إذن، لا يجوز أن نأخذ الأمور بالجملة، ففي الدولة اللبنانية يوجد جوانب من الدولة المدنية، كما يوجد جوانب مفقودة منها أيضا. وأهمها أن الدولة أو النظام اللبناني لا يؤمن بالمساواة في الحقوق والواجبات، وبالتالي لا يؤمن

«مواطنة» بالمفهوم الشامل للكلمة، حيث أنه يعطي حقوقا مزعومة وغير متساوية للمجموعات، ما يعني سيادة مفهوم خاص في لبنان.

إن «الجماعات» في لبنان تطالب بحقوقها المزعومة في حين أن دولة القانون تقوم على مفهوم منح الحقوق للأفراد وليس للمجموعات، وبحسب اعتقادي أن المجموعات تستطيع أن تطالب بضمانات، إنما عندما يصبح للمجموعات منظومة حقوقية، فأنا أعتقد أن كل مفهوم الدولة المدنية يصبح على المحك.

السؤال الآن، هل في لبنان سعي للخروج نحو الدولة المدنية بالمعنى الأوسع للكلمة؟

أنا باعتقادي، وحتى إشعار آخر، أن «الطائف» قدّم خريطة طريق للوصول إلى نوع من الدولة المدنية، خصوصا لحل إشكالية المساواة بين الأفراد من حيث الحقوق والواجبات، بمعزل عن انتمائهم الطائفي، فأحيانا يحصل خلط بين المراحل الانتقالية التي تقدّم بها «الطائف»، وهي مراحل انتقالية وضرورية لكنها لا تتسم بالمساواة المطلقة، باعتقادي أنها تؤمن نوعاً من الدولة المدنية التي يتوفر فيها مساواة في الحقوق بين المواطنين وتمنح ضمانات للمجموعات وليس حقوقا، وهذا تمييز ضروري لدى الحديث عن الدولة المدنية. إن المجموعات لا يمكن أن تتمتع «بحقوق»، وهي في المحصلة حقوق مزعومة لأنها لا تشمل عموم من ينتمي إلى هذه المجموعات إنما تطال نخب محددة داخلها.

الاب باسم الراعي

عندي مجموعة ملاحظات، أولاً عندما قلت أن لبنان يساهم، لم اقل أن لبنان هو النموذج المطلق، فأنا قلت أن لبنان يمكن له أن يساهم بشيء من هذا النقاش.

ثانيا: في المجتمعات أي نموذج سنختار؟ ففي أوروبا عندما حصل عصر الأنوار، ليست كل أوروبا صنعت هذا العصر بالدماء مثل فرنسا، ألمانيا حققت انتقالا بطريقة سلمية ومن دون إراقة دماء، فإذا أردنا التغيير في المجتمعات، وبقينا مركزين باتجاه نموذج واحد، هو النموذج الفرنسي الذي يطبع عقول اللبنانيين بشكل كبير، فأنا أتصوّر أن هذا الخيار غير مؤات كليا للتفكير في تطور النظام اللبناني.

الملاحظة الثانية: كتّاب عصر الأنوار بشكل عام، لا يوجد واحد منهم إلا وله كتاب عن الدين، وهذا ليس صدفة. فأذكر أن الوحي المسيحي مثلاً كان نقطة انطلاق للتطوير بالنسبة لكبار مفكري عصر الأنوار، وكما يقول القديس بولس» حيث تكون الروح تكون الحرية» فانطلقوا من هذه المسلمات. أن الدين يفتح آفاق التطور للمجتمع، ولا يغلقه على الإنسان، فإذا ارتفع الدين عند المجتمع إلى مصدر قيمة ومصدر الهام يصبح عامل

تحريك، أما إذا بقي الدين في إطار التشريع فقط يصبح مصدر إطباق.

أما الملاحظة الثالثة، والتي هي أكثر عملية والتي استمدها من النموذج الألماني، ففي بداية الدستور الألماني وفي فقرة ما يسمى بالميثاق، هناك عبارة: «أن الدولة الألمانية تقدّم الإجلال لله»، وعندما تراجع الدستور الألماني ترى هذه العبارة. وهذا معناه أنه إذا كانت الدولة الألمانية تقدّم الإجلال لله، يعني أنها تدعو الكنيسة إلى التشريع، إذا أن مصدر القيمة الأخلاقي موجود في الدستور الألماني، ولكنه غير موجود في الدستور الفرنسي لاعتبارات أخرى، والأمر الآخر أن النموذج الألماني يدلنا أن الدين ليس للشخص المنعزل بفرديته، فالدين له علاقة بالمساحة العامة، وأعطي مثلا معروفا كثيرا في ألمانيا «أكبر يد في العمل الخيري والاجتماعي في العالم للدولة الألمانية هي الكنيسة الألمانية» وليست للدولة.

يوجد شبه توكيل للكنيسة الألمانية من قبل الدولة، إنها هي يد العمل الاجتماعي خارج الحدود وداخل الحدود. كل ما يسمى الحضانة في ألمانيا ملقى على عاتق الكنيسة، وبتكليف من الدولة.

وهذا النموذج الألماني الهام أنه لم يكن هناك من قطيعة دموية بين الكنيسة وقيام الدولة. وهذه القطيعة تمّت في فرنسا عبر ما يسمى «التفاهم» أو «الكونكوردا» وهذه نقطة بالغة الأهمية وينبغي بضرورة الانتباه لها.

والخصوصية الثالثة في ألمانيا: كلنا نعرف أن «اللندر» في ألمانيا أي المقاطعات رسّخت على أساس الانتماء الاثني والمناطقي والديني في بعض الأحيان، وليس عندهم أي خجل في هذا الموضوع، لا بل يحاولون إبراز هذه الخصوصية، ويعطونها كل أبعادها القيمية بعكس ما نحن عليه، إذ نخجل من خصوصياتنا، بينما يجب أن نعطي الخصوصية مداها الإنساني، فعندما نعطي الخصوصية مداها الإنساني لا تعود هذه الخصوصيات سببا للفتنة بل تصبح سببا للتطوير.

أما بالنسبة للزواج المدني، ففي ألمانيا منذ سنتين تراجعت الدولة عن إلزامية الزواج المدني، وقالت أن الزواج في الكنيسة معترف به مثل الزواج في البلدية، وأعادته اختياريا، وبالتالي أمام المواطن حرية الاختيار.

وأقول أن هذا التطور في الغرب يدعونا أن لا ننظر بهذه الحدية الكلاسيكية العلمانية لعصر الأنوار، بل يدعنا ننظر إلى النموذج المثالي لنا، حيث أن النموذج الفرنسي مأزوم الآن.

الجلسة الثانية:

الدولة المدنية وإشكالية العلاقة مع المؤسسات الدينية والأمنية

المتحدثون: سماحة السيد هاني فحص

العميد المتقاعد الياس حنا

الدكتور مشير عون

رئيس الجلسة: النائب السابق صلاح الحركة

كلمة رئيس الجلسة صلاح الحركة

نائب سابق

عندما تبلورت فكرة هذه الندوة منذ حوالي ثلاثة أشهر، خفتُ لأني لم أكن أشعر بعد، أن الوعي المجتمعي في وطننا العربي، وفي «الربيع العربي» أي الثورات العربية، وصل إلى إمكانية أن يبلغ إلى فكرة: «الدولة المدنية»، وذلك مع توجسي من إمكانية مسالمة الحركات الإسلامية لهذا الطرح. ولكن حصلت تحوّلات أعتبرها ليست فقط رئيسية، وإنما خطيرة جداً في الفكر الذي طُرح، ولا سيما، وثيقة الإخوان المسلمون في سوريا. من هنا لا بد من القول أن لا شرعيّة لحُكْم لا يحترم حقوق الإنسان. وكذلك، لا سيادة، أو سيادة منقوصة – في الحقيقة – لأي دولة لا تحترم حقوق الإنسان. وهذا ظاهر في كل الثورات التي حصلت في العالم العربي.

إن الدولة التي لم تحترم حقوق الإنسان شهدت الثورات. والثورات استجلبت التدخلات الأجنبية. إذاً، من الأساس، إذا أردنا أن تكون لنا دولة ذات شرعية وذات سيادة، علينا أن ننطلق من الدولة التي تحافظ على حقوق الإنسان. وهذا في «تجمُّع لبنان المدني» ركن أساسي في تفكيرنا.

في جلستنا هذه، سنحاول أن نرى ارتباط تحقيق «الدولة المدنية» بفكر الحركات الدينية، وبعنصر ثانٍ مختلف جداً، وهو مصالح أجهزة الأمن في كل دولة من الدول.

نحن في «تجمُّع لبنان المدني» نؤمن بأن الدولة المدنية التي ننادي بها، فيها خدمة للدِّين من حيث الحفاظ عليه كمكوِّن قيميّ روحي سامي، وفيها خدمة للدولة المعاصرة، من حيث تكفل المواطنة الصحيحة فيها، أفضل صيغ التعايش بين كل مكوِّنات المجتمع اللبناني. إننا نرفض تسييس الدين أو عسكرة الدولة.

كلمة سماحة السيد هاني فحص

سأتحدث عن الدولة الدينية. إذا ما كانت «ولاية الفقيه» كأطروحة للدولة الدينية في المسار الإسلامي الشيعي، مقابل دولة الخلافة العظمى أو الدولة السلطانية، في المسار الإسلامي السنّي. كانت ولاية الفقيه مسألة خلافية، في الفقه الشيعي بسبب الخلاف على اختلاف أدلّتها، والالتباس في لسان هذه الأدلة بين القاضي والولي، في مصطلح الحاكم: «فقد جعلته عليكم حاكماً»، باللغة العربية، بالقرآن.

لم يرد تعبير «حاكم»، إلاَّ بمعنى القاضي، و«الحكم» بمعنى القضاء. بالإضافة إلى الخلاف في مصدريّتها، ولم يقرّره علم الحديث والدراية، فإن الموقف المتحفّظ أو الرافض لمعظم فقهائنا في التاريخ الطويل من هذه الأدلة، جعل فقهاء الشيعة الإمامية بعد الغيبة الكبرى للمهدي المنتظر، في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري (329 هجري) ينشغلون في تكييف علاقاتهم الشرعية بالدولة، رفضاً أو قبولاً، محدودين بحدود تقل وتكثر بين محطة وأخرى، على مقدار العدل ومساحة الحرية المتاحة في الدولة. وإن نيابة الفقيه العادل، لا تتعدى المتفق عليه من الأمور الحسبيّة، (طلاق الغائب عنها زوجها، الوصاية على القاصر؛ إرث من لا إرث له... الخ)، فإن الفقيه الإسلاميّ السُّنّي حسم أمره مبكّراً، ووصل مع الماوردي إلى تأصيل «دولة التغلُّب» شرعياً.

من هنا فإنّ دائرة أهل الحل والعقد ظلّ العمل جارياً على تضييقها استيعاباً للأمر الواقع، إلى أن صار أهل الحلّ والعقد «واحداً أحداً» وأصبح قرارهم ملزماً للجميع. وربما كان السَّبب العميق وراء هذا المسلك الفقهي، هو استشعار الخطر على فكرة الدولة، ما اقتضى الاحتياط بالتركيز على أولويتها المطلقة. أولوية الدولة، حتى على عدلها، بمعنى أن عدل الدولة مطلوب، وجورها مرفوض، لكنه يمكن أن يكون في لحظة ما، ان يكون إسقاطها أكثر جوراً من جورها. «لا بد للناس من أمير».

وهذه المسلكيّة ليست موضع اتفاق الآن بين أهل الإسلام السياسي الذي يتبنَّى مشروع الدولة الإسلامية. والأطروحة المعاصرة في هذا المجال، تجد مثالها التام والمُلْزم في العهد الراشدي، على أساس أنه مبنيّ على قواعد العهد النبوي، وموصول به، نهجاً وتطبيقاً، في

اشتراط الكفاءة والعدالة، بصرف النظر عن آلية تشكيل الدولة. وفي حين أنّ هناك اتجاهاً فقهياً شيعياً، يمهّد لأطروحة الدولة المدنية من موقع معرفيّ، فذاك لا يضعها في مقابل الدِّين، أو على النقيض منه، بل يميز تمييزاً منهجياً بين الدِّين والسياسة من جهة، وبين الدِّين والدولة من جهة أخرى، ويقصر الولاية على الأمة، على الرسول والإمام المعصوم بشرط الحضور. ومع غيبته تصبح الأمة هي صاحبة الولاية على نفسها، كما فصَّل الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

وهناك فقهاء يستخدمون مصطلح الأمة بمعناه الأدبي والتاريخي العام، أي من دون أن يصادروا حق الشعوب الإسلامية أو غيرها، في إقامة الدولة الوطنية. على أساس أن الوحدة، كمعادل موضوعي للتوحيد محفوظة في وحدة الاجتماع العام الذي يحفظ نِصاب الوحدة في المتعدد ويحترم نصاب التعدد في الوحدة، ولا داعي لتجاهل حقيقة أن هناك فقهاء من السُّنّة، بدءاً من محمد عبده ومروراً بعلي عبد الرازق، وانتهاءً إلى مفكّرين وفقهاء معاصرين، يلتقون مع الاتجاه الشيعي المدني في مساحة مشتركة، تتسع يوماً بعد يوم بالحوار الضمني أو الصريح، على تحويل الاعتدال إلى مؤسسة جامعة تفادياً من مخاطر التطرّف على الدين والدنيا معاً.

إني أتجنَّب التعميم والإطلاق في قناعاتي أو في احتمالاتي، على أن ما عند الآخرين، من القائلين بالدولة الدينية، هي قناعات، أي احتمالات، في النهاية، فليعفونا من الإطلاق أو التعميم الذي ليس علماً، بل يعطل العلم، مع احترامي الشديد لتجربة إيران، ولكنها لم تكتمل بعد، ولا يبدو أن اكتمالها ذاهب في اتجاه شمولي، أي المماهاة التامة بين الدين والدولة، لأن مشكلة الإصلاحيين حتى لو غُلِبوا أو غَلَبوا، تعني أن مساحة الاتفاق على مشروع الدولة الدينية الناجزة، لم يكن إجماعياً، لا قبل الثورة، ولا في عهد الإمام الخميني.

أما الآن فمساحة الاعتراض تتسع في المجالين الديني والمدني معاً، وهذا من شأنه أن يثبت ما أردتُ الدخول منه للقول بأن المسألة إشكالية حتى، في الوسط الديني، ما عدا «طالبان» و«القاعدة»، وحتى في وسط «الإخوان المسلمين» المثال المُحتذى والمتجاوز، من داخله ومن خارجه. وأنا برأيي تركيا استوعبت وتجاوزت، وتونس على طريق الاستيعاب والتجاوز، ومصر على طريق الاستيعاب والتجاوز رغم التعقيدات، ووثيقة «الإخوان المسلمين السوريين» تقول إنهم فعلاً سبقوا الآخرين في هذا التجاوز. وما عدا طالبان والقاعدة؟

فهناك كلام في وسط «الإخوان المسلمين عن إشكالية المسألة، والذاهبة نحو المزيد من الحرفة السياسية، بعيداً عن العقائدية، من دون أن يعني ذلك أن هذا التوجُّه لم يصبح بعد ثقافة راسخة في الخطاب الداخلي للحزب. وآخر النصوصالدالة على ذلك

ميثاق «الجماعة الإسلامية» في بيروت، ومسلكيّة «حزب الله» منذ أوائل التسعينات، انكسرت هذا مع قناعتي بأن التجربة في إيران قد أصبحت مضطرة إلى تجاوز نفسها، أي تطوير إطارها النظري، ليساوق واقعها التنظيمي كدولة مدنية، ويصل به إلى نهايته المنطقية، بتحويل ولاية الفقيه، من معتقد قابض، إلى فكرة حاضنة، وموضوعة على مسار تطوُّري في اتجاه مدنيّ، على أساس حسم السؤال المنهجي في كون المواطنين، مواطَنين أولاً، أي مكلّفين وأصحاب حقوق تُرتِّب عليهم واجبات، مطمئناً إلى أن حالنا في لبنان، لن تؤول إلى سجال ما، حول الدولة والدِّين، وإن بقي سجال الدولة والطائفة قائماً، إلى أن نتمدّن - مضموناً وشكلاً - أؤكد أن التعددية الدينية والطائفية في لبنان، مهما تكن في نظر البعض نقمة، فإن فيها شيئاً من النعمة، نعمة إلزامنا والتزامنا بالدولة المدنية. ونحن مدعوون إلى تخليص هذه النعمة، مما يشوبها من نقمة، بالمزيد من الديموقراطية على حساب الطائفية، ريثما تزول، وتبقى الطوائف كمُتَّحداتٍ اجتماعية متواطئة على نصاب وطني تحت سقف القانون.

وتبلغ بي الصراحة حدّ الادعاء بأن النص التأسيسي الإسلامي، القرآن أولاً، وإن كان قطعيّ السَّدد، فإنه ظنّي الدلالة. والقرآن لا يصف دولة، بل وصف مجتمعاً، وإذا ما كان القرآن، أفق الفقه والفقيه، فلا يجوز للأخير أن يتخطاه، أي أنه ليس من شأنه أن يصف شكل الدولة ولا طريقة تشكُّلها، بل يصف عدلها وجورها فيحثُّ على العدل، ويحرِّض ضد الجور، حتى إذا ما بلغ الجور مستوىً نوعياً، انبرى الفقيه في الاجتماع وفي الطبقة السياسية المعترضة، ليعملا معاً على التغيير. وهنا يمارس الفقيه دوره في الصفّ الأول إذا أراد كفردٍ مواطنٍ ومدنيّ، وفي الأساس الفلسفي للمسألة، أن الاجتماع، بما هو متحدات ثقافية، يدخل الدِّين في أساسها ثابت، بينما الدولة متغير، والمتغيِّرُ محفوظ في الثابت منهجياً، كما أن الثابت محفوظ في المتغيِّر ولكن من دون مشروع محدد سلفاً، لأن الدولة كضرورة اجتماع مفهوم متحرك تقدّر بظروفها المتغيِّرة قطعاً. والنصّ الديني في هذا الاتجاه.

كلمة العميد المتقاعد الياس حنّا

أستاذ جامعي - كاتب وخبير استراتيجي

دعيت للحديث في هذه الندوة عن موضوع « علاقة العسكر بالسياسة ». وما نعاني منه هو غياب مستوى التطبيق الأساسي لأن الأثمان تُدفع، عادة، للمستوى التطبيقي، ما يعني ان عدة شغلنا ليست موجودة. فلا وجود لدينا لقدرة سياسية، ولا قدرة تحريك للدعوة إلى الدولة المدنية. أيُّ حشد على الأرض، يكون جزءاً من اللعبة السياسية، والتوجه بالدعوة إلى « الدولة المدنية » للشباب في مجتمعنا يصطدم بأن كل شعاراته دينية. وفي ظلّ غياب المجتمع المدني، إذ إنّ مجتمعنا المدني مُمذهب متديِّن، ولذا خسرناه.

اليوم ثمة لاعب من خارج إطار الدولة. « حزب الله » مثلاً، أو تنظيم « القاعدة » مثلاً. فحزب الله يستطيع أن يغيّر أموراً إقليمية مهمة جداً؛ و »القاعدة » حرّكت النظام العالمي بعد 11 أيلول، فهذه أمثلة على لاعبين أساسيين أصبح تأثيرهم على السلطة كبيراً. اليوم إذا أردت الحديث عن العسكر، والعسكر يعكسون الواقع السياسي، ما يعني أنه ليس عندنا عسكر بدون استراتيجية سياسية، ما يعني أن العسكر يبقون في خدمة السياسة.

والمعضلة الثانية، أن السياسي أصبح معسكراً أكثر والعسكر مسيّساً أكثر. وهذا تجده في كل مكان وليس فقط في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، في لبنان السياسة مفقودة كذلك الاستراتيجية، والتركيبة الأمنية أيضاً. فأين هي السياسة في لبنان؟ فإذا ما كانت السياسة تعني أنك أنت تخسر وأنا أربح، فهذا ليس سياسة. وإذا كانت السياسة هي فن الممكن، فهذا يعني أنه لا سياسة في لبنان، على قاعدة « ما تخسره أنت اربحه أنا، وما أخسره تربحه ». كيف يمكن وفق هذه المعادلة بناء استراتيجية؟ وإذا غابت السياسة، غابت الاستراتيجية، وبالتالي هذا العسكر إذا لم يتركّب رؤيته وهيكليته على رؤية وطنية وعلى أهداف وطنية فليس بمستطاعنا بناءه ومعرفة ما اذا كان يخضع إلى سلطة سياسية أم لا؟

اليوم نحن في لبنان نتحدث عن الدولة المدنية، وفي العالم العربي هناك حدث هو « بجعة سوداء » أي أنه حدث لم يكن مرتقباً، ولم يكن يتصوره أحد، وهو حدث له تداعياته

الكبيرة جداً، بشكل أنه ليس لديك سابقة له لترتكز إليها لكي تتعامل معه.

لننظر إلى صعود الإسلام، فمن يضمن لي أنه في مصر مثلاً أننا لا نصل إلى الحالة التي وصلنا إليها في إيران. لأن الثورة في إيران في 1979 لم تبدأ إسلامية بحتة. ووصلنا إلى مرحلة «ولاية الفقيه» وتطبيق «ولاية الفقيه» وما شابه. الثورة الإيرانية في الـ79 لم تبدأ إسلامية، فكان فيها علمانيون، وكان فيها شيوعيون وغير ذلك.

وعندنا أيضاً «الإخوان المسلمون» و«السلفيون» و«التكفيريون» و«الوهابية السعودية» و«ولاية الفقيه» في إيران و«العلمانيون» و«القوميون» و«الشباب الطالع»، أي عندنا مختبر جديد لا نعرف إلى أين هو ذاهب، وحتى الآن ما من أحد حدَّد من هو عدوّه إلاّ العدو الداخلي. نحن ذاهبون إلى نموذج دولة تقوم على الحفاظ على الحدود الخارجية، أي عدم تغيير الحدود على الطريقة اليوغسلافية، ولكن مع حدود داخلية «رهيبة».

وفي لبنان، الحدود الداخلية الطائفية والمذهبية واضحة وظاهرة، في سوريا ذاهبون إليها، وفي اليمن، وفي البحرين، وفي ليبيا حيث ما زال هناك اقتتال داخلي قبليّ؛ وفي العراق ذاهبون إلى نموذج جديد من الدولة، هل يصحّ تسمية هذه الدولة بـ«الدولة المدنية»؟. نعم، يصح، لأنها مسار وليست قراراً. أي هي مرحلة انتقال ووعي من مرحلة إلى مرحلة إلى مرحلة... حتى نصل إليها. ولكن مشكلة لبنان أنه يتعلق بثلاث دوائر: الدائرة الداخلية وهي مشتّتة (بدون سياسة)، والدائرة الإقليمية متجسدة فيما نشهده في العالم العربي، وهي نموذج ليس منظوراً لنا بعد. والدائرة الدولية التي هي مصالح. و«الزلزال» مرَّ في لبنان من الـ1975 إلى 89 – 90.

لبنان اليوم يجب أن يستقر و«الزلزال» يمرّ في سوريا، و«اللعبة» وديناميّة الإقليم تحتّم أن تكون سوريا هي مركز الثّقل، لضرب النظام السوري، وأنا لا أدافع عن هذا النظام، أي لضرب سوريا، بشكل عام.

نحن ننتقل إلى مرحلة جديدة في لبنان. لكل طائفة أو مذهب النظام الأمني الخاص بها، أي مديرية «المخابرات» للموارنة وللشيعة في نفس الوقت. هي أكثر للشيعة منها للموارنة، لأن اليوم مديرية «المخابرات» هي مسألة مهمة جداً، لمفهوم «المقاومة» أو ما يسمى بالمقاومة...(الأمن الداخلي) للسُنّة (الأمن العام) للشيعة... إلخ، وكل واحد منها له سياسته الخاصة به ودون رقابة سياسية.

وهذا الموضوع يأخذني إلى جزء أساسي متعلق بالإصلاح في القطاع الأمني، ووضع السلطة العسكرية تحت القرار السياسي، وهذا في لبنان ليس موجوداً، أي عملية إصلاح في الجيش، وإصلاح في المخابرات، وإصلاح في الـ«بوليس» (الشرطة) مسألة في غاية الأهمية. جاء «اتفاق الطائف» وقال: «يُمنع على مديرية مخابرات الأمن العسكري سوى

التعاطي بالعسكر » فأين نحن اليوم – بعد 17 – 18 سنة من التطبيق؟ أين اليوم العسكر، هل يخضع للسلطة السياسية؟ أم لايخضع؟ وخلال الوجود السوري في لبنان، إلى أي سلطة كان الجيش اللبناني يخضع، سياسية أم عسكرية؟

من هنا، يعكس الإصلاح في القطاع الأمني التركيبة المدنية، فمن المفروض أن السياسيين أو وزير الدفاع أو مجلس الأمن القومي يحدّد المخاطر في المنطقة، ويدرس البيئة الأمنية، ويستخلص استراتيجية عامة تتبدّل حسب تبدُّل الظروف، ويقول للعسكر إن هذه هي استراتيجيتنا السياسية فلتنظروا ماذا ستعملون لدرء المخاطر عن لبنان؟ والمسألة الأهم اليوم، كذلك في الدولة الحديثة إن العسكر له دور مهم جداً، فلم يعد بالمستطاع فصل العسكر عن السياسة. وهذه هي تجربة الواقع التركي، وهذا هو الواقع المصري أيضاً. إن الدولة المدنية التي نحلم بها تطرح علينا بحدّة السؤال التالي: أيّ دولة هي؟

كلمة الدكتور مشير عون

أستاذ جامعي - مؤلف وباحث

عنونت مداخلتي «مبرّرات الاعتراض الديني على الدولة العلمانية، وسُبُل محاورة هذا الاعتراض. وأنا أفضل عبارة «الدولة العلمانية» لأن صفة «المدني» لا تُنسب إلاّ إلى المجتمع، ونُسبت إلى المجتمع المدني، مقارنة بالمجتمع القبلي، البدائي، الأوَّلي... فلا تنسب صفة «المدني» إلى الدولة فالدولة، إما أن توصف بـ»دولة دينية» وإما بـ»دولة علمانية».

وحين يتأمل المرء في مقام الدين في الدولة، ينبغي له أن يحدّد هوية الدِّين وهوية الدولة. ونحن هنا ننظر في مسألة إمكانات قيام الدولة العلمانية في المجتمعات العربية. وأنتم تعلمون أن هذه المسألة تستدعي العقل العربي الإسلامي، ولا تستدعي العقل العربي المسيحي، لأن العقل العربي المسيحي عاجزٌ عن أن يقدم اقتراحاً قابلاً للحياة وللتطبيق في واقع المجتمعات العربية، وفي الأصل، هذا العقل العربي المسيحي ارتدّ نهائياً إلى مبدأ حيادية الدولة، وهو مرتدّ منذ أيام المجمع الفاتيكانيّ الثاني.

وهنا، ينبغي لنا أن ننظر في طبيعة الاعتراض الديني الإسلامي على الدولة العلمانية. وكما تعلمون هناك ثلاث مقاربات ممكنة لمقام الدولة في الاجتماع الإنساني.

والمقاربة السياسية الأولى تعتبر أن الدولة هي موضع للحياد الفكري والديني والإيديولوجي، وهي جهاز تقني للتدبير الإداري المحض، وهي هيئة لتنظيم الحراك السياسي، وضبط المطلب الاجتماعي، ومراقبة النشاط والاقتصادي، وما إلى ذلك من ضرورات المعيّة الإنسانية. في مداها المجتمعي الأوسع.

والمقاربة السياسية الثانية تعتبر أنَّ الدولة هي مرآة للتنوّع الفكري والديني والإيديولوجي، ومسرح لتفاعل المجموعات القومية والدينية والمذهبية، وهي موضع لإسهام هذه المجموعات في تصوّر هويتها الثقافية وخصوصيتها الاجتماعية ودورها السياسي، وهذا ما ألمح إليه الأب الدكتور حبيقة عندما نظر إلى لبنان من هذا المنظار التفاؤلي.

والمقاربة السياسية الثالثة تعتبر أن الدولة خادمة للفكر الديني، وصائنة للقيمة الدينية.

وهي مظهر من مظاهر تحقُّق الدعوة الدينية في تضاعيف التاريخ. فالدولة هي مظهر من مظاهر التحقُّق، وقد اختبرت الأديان ولا سيما الأديان التوحيدية اليهودية والمسيحية والإسلامية في نِسَبٍ متفاوتة.

وما يعنينا اليوم، هو الاعتراض الديني على الدولة العلمانية. فلماذا يعترض العقل الإسلامي على الدولة العلمانية؟ وأنتم تعلمون أن تعثُّر قيام الدولة العلمانية في المجتمعات العربية، قد ينجم عن أسباب شتَّى، فمنهم من يسوق السبب المتصل بطبيعة الاجتماع العربي القبلي أو القبائلي أو العشائري. ومنهم من يضع في المقام التبريري الأول، طبيعة التصوّر العربي الديني للمكوِّن للهوية الانثروبولوجية العربية. ومنهم، أيضاً، من ينظر إلى هذا التعثّر في سياق طبيعة التاريخ العربي الحافل الاستبداد العربي والهيمنة الغربية. وقد يعتبر بعضهم أن هذه الأسباب الثلاثة مترابطة، بحيث يؤثّر بعضها ببعض، فالاجتماع العربي القبلي، كان له الأثر البيّن في إدراك معاني الرسالة القرآنية، والرسالة القرآنية جعلت الاجتماع العربي يتخذ الهيئة السلطانية التي هيمنت على مسراه التاريخي. وكِلاهما، اي الاجتماع العربي، ومضامين الرسالة القرآنية، أثّرا تأثيراً واضحاً في مسرى تاريخ الاستبداد العربي.

ولكي تتأمل في طبيعة هذه الاعتراضات الدينية على الدولة العلمانية، ينبغي لنا أن نستند إلى التصوّر الديني القرآني للهوية الإنسانية، فالتصور العربي الديني هو تصوُّر مبنيّ على الحاكمية الإلهية، والاستخلاف، وعلى الرؤية القرآنية للكون وللوجود، والإنسان بحسب هذا التصوّر هو كائن بشريّ، إستخلفه الله في تدبير شؤون الأرض بحسب شريعة الله التي نصّ عليها القرآن والسُّنة النبوية، وهذا أمر معلوم. ومن معين هذا التصوّر تنشأ الاعتراضات الدينية العلمانية. وأحصرها في ثلاثة:

الاعتراض الأول: المدنية الإنسانية، إذ يعتبر أهل التديّن الإسلامي أن المدنية الإنسانية واقع يجب ألاَّ يعزل عن سلطان الله ومشيئة الله ورعاية الله. وحجّة هذا الاعتراض الأول، أن الله خلق الكون وجعله تحت سلطانه المباشر، ومن علامات الخضوع لهذا السلطان، على ملامح التديّن أن تظهر جلية في المنظورية الاجتماعية، ولذلك لا يجوز الفصل بين بُعد الالتزام الديني الفردي، وبُعد الالتزام الديني الجماعي في الوجود الإنساني.

الاعتراض الثاني: القيمة الدينية لها مقام الصدارة في الاجتماع الإنساني، والقائمون بذلك يعتبرون أنه لا يصح الفصل بين القيمة الروحية الملهمة والمسلك الإنساني في جميع ميادينه، ومن طبيعة القيمة الروحية الملهمة في الإسلام أنها تستغرق الفعل الإنساني برمته.

الاعتراض الثالث: الإسلام ينطوي على تشريع مفصَّل للحياة الإنسانية يفوق التشريع

الوضعي، القائم على العقل والاختبار، وهنا تعلمون أن الإسلام هو دين الدنيا ودين الآخرة وأن المشرِّع الأوحد هو الله، وأما الفقهاء فهم شُرَّاح هذا التشريع، وأن خلافة الإنسان على الأرض لا تُبيح له أن يُبدِّل في شرع الله، وأن الله في شرعه وفي نصّه - يستوعب جميع أوضاع الإنسان على تعاقب الأزمنة، فجاء شرعه حاوياً لمنبسطات الاختبار الإنساني، أن الدِّين الإسلامي نشأ في حضن المدنية العربية، بل هو الذي أنشأ الاجتماع العربي ووسمه بميسمه، وذلك خلافاً لنشأة الدين المسيحي. وأن الإسلام - في منتهى الكلام - لا يحتاج إلى شرعة حقوقية تفصِّل للناس أحكام عيشهم، لأن في القرآن وفي السُّنّة النبوية أرقى التشريعات.

هذه هي الاعتراضات الثلاثة التي أدّت إلى تعثُّر قيام الدولة العلمانية. فكيف السبيل إلى محاورة هذه الاعتراضات، والخروج معاً، نحن والإسلاميين، الذين سيحكمون الأرض العربية، إلى آفاق أخرى؟ الخروج هو بسؤال وفق خمسة تعابير:

السؤال الأول: من الأصفى موضوعياً، فالأنسب موضوعياً؟ القول بأن المطالبة بالمنظورية الإسلامية في الاجتماع العربي، هو محض تعبير عن الأمانة للشرع الإلهي، أم الاعتراف بأن هذه المطالبة هي التعبير عن تأزُّم في الهوية الثقافية العربية في نطاق هيمنة العولمة؟ وقد تكون الأزمة، هنا، أزمة سياسية، ثقافية، اجتماعية، لا أزمة دينية بحتة؟

السؤال الثاني: ما الأنفع للإيمان؟ الاعتراف بحرية فردية مطلقة، تفضي بالإنسان العربي إلى اختبار السمو الروحي، اختباراً وجدانياً، متنوّع المرتقيات، أم التوجيه القسري الذي يُبطل إمكان تصوُّر الإنسان في هيئة المرجع العقلي المستقلّ، المنفتح على آفاق المطلق؟

السؤال الثالث: ما الأجدى روحياً ودينياً وإيمانياً؟ وهنا أتناول مسألة الربط بين القيمة الروحية الملهمة للإجتماع الإنساني، والقول بضرورة المنظورية الاجتماعية للدِّين، ما الأجدى إذاً، أن تستلهم قيمة الرحمة القرآنية على سبيل المثال، في تلطيف التشريع المدني، (ترقيته وسموّه)، أم أن تُفرض شعائر الصوم وأحكام الملبس في المجتمعات العربية؟

السؤال الرابع: ما هو الأكثر دفعاً إلى الخصوبة الفكرية؟ ما الذي يبعث على الخصوبة الفكرية؟ الإصرار على القول بأنَّ هناك فصلاً خطيراً بين القيمة الروحية والقيمة الإنسانية، وبأن القيمة الروحية تسمو القيمة الإنسانية، بما يفوق إمكانيات التلاقي والتداخل المضموني؟ أم الاعتراف بأن الإنسان - بما هو كائن التّوق إلى المطلق - يرتقي في معارج الكمال، من غير أن يُعرِّف الكمال في هيئة تاريخية مقيَّدة، تقيدها نسبية

الانتماءات ونسبية الاختبارات ونسبية التعابير الثقافية؟

السؤال الخامس: ما الأدعى إلى الرصانة المعرفية؟ الاكتفاء بالعموميات النظرية في تقابل الأنظومة الدينية الإسلامية والأنظومة العلمانية؟ أم الالتئام في منتديات معرفية تتناول مسائل: الحيادية التشريعية للدولة، تنوُّع المصادر الروحية الإلهامية، طرائق انسياب القيمة الروحية في تضاعيف البُنى الاجتماعية، سُبُل تنشئة الشُبّان العرب على روحيّة التحرّر العقلي والتذوّق الروحي الرفيع؟ فما الأدعى إلى الرصانة المعرفيّة؟ الاكتفاء أم الالتئام؟

الجلسة الثانية
محضر مقتضب للنقاش

السيد هاني فحص

كلام الصديق الدكتور مشير عون هو كلام في العمق، لكنه كلام «قاتل» إذا جاز التعبير. فلقد أحسست كأنه يقول لي أنا وكل المهمومين من علماء المسلمين بالسؤال الفلسفي اللاهوتي والسياسي، «أنا أقول لكم بأنكم أنتم هوامش، ومالكم «شغل»، – وأنا لن أذهب إلى سوء الظن – لأني أحبّ الدكتور عون كثيراً، أو كأنه يقول لنا: إن هذا «فالج لا تعالج» فإلى أين أنتم ذاهبون؟ ونستطيع العمل على «قاعدة» فالج لا تعالج، على المسيحية، لكنني أنا لا أفعل ذلك، لأنني مؤمن بأنه لا يوجد معرفة ملزمة، ذلك أن معرفة الإسلام والمسيحية هي معرفة متعدّدة، فلا أحد يلزم أحداً بمعرفة، أكثر من ذلك، فإن القرآن هو كتاب إشكالي، والفضاء التأويلي للقرآن، لا يمكن إهماله.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك كليات وجزئيات في النصّ الديني، ومشكلة الإسلام السياسي الآن، والمتديّنين المتزمّتين، الذين هم خارج التاريخ، أنهم يحكّمون «الجزئي» بـ»الكلي»، بينما نحن ندعو إلى تحكيم الكلّي بالجزئي. وأنا رأيي – أن كل أديانِنا متّهمة، المسيحية متهمة والإسلام متهم واليهودية متهمة، وحتى الآن، أنا لم أستطع أن أُبرِّر التُّهمة، لكن حتى في النص الديني... أنا أقول التالي: يا صديقنا يا دكتور مشير والذي أنت وعدٌ كبير، أريد أن نقرأ النصّ الديني أنت وأنا معاً. وأولاً: وقبل أن نقرأه معاً، علينا أن نتفق كيف أننا سنعيش معاً.

وإذا «أن نعيش معاً» يوصل إلى حدّ التنصّل من أحكام الشرع فإذن، أنا موافق. فثمة أولوية للحياة على الدِّين. وعندما نتفق كيف سنعيش عندئذ نصعد إلى النص. وإذا استعصى علينا استنطاقه، عندها نلجأ إلى فضائه التأويلي، والمجاز هو حقيقة أخرى، وضرورة أكثر من حقيقة أحياناً. ففي العقل الفقهي الآن تتراجع فكرة «القانون الوضعي» والقانون «الشرعي»، فأصبح هناك وجود مسار آخر، ونحن أناس نشتغل على عملية الاستنباط الفقهي من خلال تركيز على فكرة أننا أصحاب حقوق، ولسنا مكلَّفين فقط. والتوسيع لعملية الاستنباط الفقهي للعلوم الحديثة كلها.

زياد الصائغ

أنا ذُهلت من مقاربة د. مشير عون، وأورد ملاحظتين:

أولاً: السياق التاريخي، لا يقول أن الإسلام هو الذي عطَّل الحركة التحديثية في العالم العربي. وخصوصاً في الأربعين عاماً الأخيرة. فالأنظمة التوتاليتارية التي حكمت تحت ستار الفكر العلماني هي التي عطلت الحركة التحديثية، وقمعت اليساريين والعروبيين والعلمانيين والقوميين، وقمعت المتدينين في الوقت نفسه. من هنا فإن الاستناد إلى أنّ الإسلام هو الذي عطَّل الحركة التحديثية، يلزمه نقاش في المعنى التاريخي، وفي المعنى المجتمعي، وفي المعنى السياسي.

ثانياً: ليس صحيحاً أن الدولة المدنية أو الدولة العلمانية تطرح تحدياً فقط على المسلمين وحدهم، بل هي أيضاً تطرح تحدٍّ على المسيحيين، لأن الذي يسوِّق الآن، منطق أن المسيحيين أقليات في المنطقة، وهم يحتاجون إلى حماية ما من مكانٍ ما، هو الذي يسوِّق لمفهوم الدينية ومفهوم يهودية إسرائيل في المنطقة. قد يسوّق المسيحيون عن غير قصد فكرة الدولة الدينية إذ إنهم يعتبرون، أو بعضهم يعتبرهم أقليّات، فكرة الدولة الدينية هم، في الوقت الذي يجب أن يكونوا رواد طرح نهضة عربية ثانية، وفي مفهوم العيش معاً مع المسلمين. إنّ طرح تحدّي الدولة المدنية الأساسي اليوم هو مطروح على المسيحيين أيضاً وليس فقط على المسلمين.

وسؤالي للسيد هاني فحص هو التالي: تكلمتم عن تناغم بين مرجعيتيّ الأزهر والنجف، ولكن حتى اليوم هناك غياب لمبادرة نجفية. الأزهر بادر والإخوان المسلمون بادروا والسلفيون بادروا. فهل اعتراض النجف الأشرف على «ولاية الفقيه» مثلاً – كما استنجتُ من مداخلتكم – هو اعتراض على الممارسة، أم هو اعتراض على المبدأ أيضاً؟ وهنا يجب البحث فعلياً، في هذا المفصل التاريخي، عن مبادرة يقوم بها النجف ليلاقي بها

الأزهر، وربما – أيضاً – التحدّي المسيحي، أن يقوم طرف مع بكركي اليوم، وربما قد تكون الجامعات المسيحية تحديداً، قادرة على القيام بمبادرة ما لتصويب بعض الطروحات التي تتبنّاها بكركي في هذه المرحلة؟

إجابة السيد هاني فحص

النجف – وفي هذه المسألة التي هي مسألة علمية – فقهية – نظرية – لا تقول بولاية الفقيه – فقهياً، ومسألة العلاقة بين الأزهر والنجف، فأنا – برأيي – أنه لا الأزهر سيُبادر ولا النجف سيبادر. لكن ثمة أناس يعملون على التواصل، وفي حديثي عن التناغم بين النجف والأزهر، هو هذا الموقف من مسألة « الدولة الدينية ». والعلاقة بين النجف والأزهر بدأ العمل عليها فعلياً.

اديب نعمه

ما أودّ قوله، أن النقاش يذهب كثيراً نحو الموضوع الديني، وهذا موضوع أساسي، لكنّني أتصوّر أنه من الناحية المنهجية علينا أن ننتبه، أنَّ النقاش في « الدولة المدنية » هو نقاش في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، وليس نقاشاً بالدين. ومحاولة نقاش هذا الموضوع من منظور ديني أو لاهوتي، فيه خطأ منهجيّ فظيع. طبعاً، لا يعني ذلك، أن الدولة هي « كلية كل شيء ». لا، ليس الأمر كذلك، فهناك أيضاً موقف للدين باعتباره مكوناً ثقافياً كالأمور الأخرى مثل العمل السياسي، وما شابه ذلك. وأنا أعتقد أن بعض الافتراضات التي نشأت في هذا الموضوع، ليست صحيحة، كذلك فإن الافتراض في محاولة التسويق أن الموقف من « الدولة المدنية »، إذا ما أخذنا الموضوع في لبنان أو في المنطقة العربية أن المسلمين هم ضد فكرة « الدولة المدنية » والمسيحيين، تحصيل حاصل، هم قابلون بالفكرة فهذا غيرصحيح. ويجب حصر الموضوع فقط بنقاشه التاريخي لا اللاهوتي.

د. جورج قصيفي

النقاش أخذ منحى نظرياً، وأنا أحاول أن أردّه إلى صيغ عملية، وذلك ضمن نقاط سريعة:

بالنسبة إلى الدكتور عون، أنا من الناس الذين عندهم قراءة متعمّقة كثيراً للإسلام، وأنا لا أعتقد بوجود تشريع إسلاميّ واحد. بل يوجد عدة تيارات في الإسلام، مثلما كان يوجد عدة تيارات في الفكر المسيحي، والماركسية، والقومية – الخ. ويصعب جداً فعلاً أن نحكي

عن تشريع إسلامي واحد. وسؤالي للعميد حنا، ما هي معوّقات تسليح الجيش اللبناني؟

العميد الياس حنا

أشكرك أستاذ جورج لأنك رددت النقاش إلى نطاقه العلمي ومنه موضوع الإستراتيجية الدفاعية في لبنان التي أجدها في نقاط ثلاثة:

مستويات البحث في هذا الموضوع، تبدأ بالسياسة، والتي هي تحدّد من هو العدو، وما هو العمل؟ وما هي الثقافة الاستراتيجية لذلك؟ وفي لبنان نفتقر إلى وجود عقيدة سياسية للجيش فهناك عقيدة عسكرية للجيش عندنا وتعريفها: «كيف يجب أن أقاتل عدوّي بطريقة مهمّة وانتصر عليه وأحقّق أهدافي السياسية؟

هذه العقيدة لها ثلاثة أبعاد وهي التجهيز والتدريب والتنظيم.

واليوم، ما هو السلاح الذي يجب أن يمتلكه الجيش اللبناني في مواجهة إسرائيل؟ نجد أنه لا وجود لسلاح لدى الجيش اللبناني يمكنه من الوقوف في وجه إسرائيل. كما أنه لا يوجد أيّ معهد عسكري في الجيش اللبناني يعلّم الطريقة المناسبة لقتال إسرائيل.

وعن اجتماعات الحوار حول الإستراتيجية الدفاعية في لبنان، فيجب أن تكون في بعدها السياسي الذي يجب التوافق عليه، وعلى أساسها السياسي يتم استحضار السلاح للجيش اللبناني. ونوعية هذا السلاح.

د. منى فياض

أنا أفهم أن ثمة أناس غير واثقين بما يحدث في العالم العربي، بالثورات العربية. لكن في الوقت عينه، علينا أن نرى بوادر التغيير الحقيقي، التي تبدو أعمق بكثير من الذي يظهر للوهلة الأولى. وهذا التشاؤم يعبّر أيضاً عن عدم ثقة مطلقة بالجماهير/ بالشعوب العربية التي بدأت تغييراً هائلاً لم يكن منتظراً من أيّ طرف كان، وأذهلت العالم كله، بـ»الباراديم» الجديد الذي اتخذته والذي هو «السلمية».

د. أحمد بيضون

سؤالي للسيد هاني فحص: تاريخياً وبعد العهد الراشدي، هل يوجد فعلاً في المجال الإسلامي دولة دينية، هل وُجدت هذه الدولة الدينية بعد هذا العهد، يوماً ما، وفي مكان ما؟ أو أن الدولة الدينية في المجال الإسلامي، هي اختراع حديث، اختراع معاصر، نشأ

في الوقت الذي نتطلع إلى نموذج الدولة الغربية، النموذج المستورَد الذي أحدث عندنا أزمة هوية وشعوراً بضرورة الردّ، أي ما نقصده بالدولة الدينية. أبني هذا الشيء على أنه ابتداء من الخلافة الأموية إذا نظرنا إلى الخلفاء والجهاز والممارسة، نجد أنه قلما كان يوجد هناك شيءٌ له علاقة بالإسلام، هذا، مع استثنائنا القضاء من الموضوع الذي يرتكز مباشرة على الشريعة. ولا حتى اختيار الخلفاء له علاقة فعلاً بشيء يمكن تأصيله في الإسلام. فعندما نظر السُّنّة في هذا الأمر أجازوا السلطان الجائر، شرَّعوا سلطانه، وإن كانوا لم يشرِّعوا جوره. ولما نظر الشيعة في هذا الأمر أنكروا شرعية كل الخلفاء الذين أتوا بعد علي بن أبي طالب، فأين هي هذه الدولة الدينية التي كانت موجودة في هذه الأصقاع من العالم؟ والشيء الثاني، أن « الدولة المدنية » بالمعنى التي تستعمل فيها هذه العبارة، من قبل الإخوان المسلمين في البلاد العربية التي قامت فيها ثورات أو من قبل غير الإخوان المسلمين؟

د. حارث سليمان

سررت كثيرا ببعض الأسئلة، إنما ما أشكل عليّ، إلى من توجّه هذه الأسئلة؟ إلى الإسلام كعقيدة؟ إلى المسلمين؟ ليس صحيحا أنه يوجد قراءة وحيدة للإسلام، وإلا لكان مذهب واحد، وليس صحيحا أنه يوجد قراءة وحيدة للمسيحية، وبالتالي لما كان عند المسيحيين مذاهب متعددة. وهنا نصل إلى ما قاله الدكتور بيضون، سنعود نقرأ فشل العلمانية في التاريخ بشكل تاريخي، وهنا على أهمية الملاحظة التي قالها الدكتور بيضون، كل الحركات الإسلامية وحتى الإسلام السياسي لا يعترف بقيام دولة دينية إسلامية ما خلا عهد الخلفاء الراشدين، وأيضا هذه المسألة تخضع لنقاش.

إذن نذهب إلى التاريخ ونواجه هذه الأسئلة القوية والضرورية، ونحاول أن نرى أجوبتها في هذا التاريخ. كان هناك ما يمكن أن نسمّيه دولة « أمراء الجند » وهذه الإضاءة التي أعتقد أننا كنا ننتظرها من العميد الياس حنا، حول كيف تسلّل « أمراء الجند » يعني « الجنرالات » إلى عصب الدولة، فحكموها بواسطة العسكر وكان الدين تابعا، فكانوا يحكمون كعسكر ويقيموا معارض اما لمثقفين أو لرجال دين واما لأي شرعية « ذرائعية ». في نهاية الدولة العباسية وحتى الآن الحاكمين الفعليين في بلادنا هم من نموذج دولة « أمراء الجند » يعني نموذج الدولة الأمنية، وبالتالي هذه الأسئلة إذا ما أخذت على قراءة تاريخية تصبح أسئلة ليست للإسلام ولا للإسلام السياسي، بل تصبح أسئلة للتاريخ.

السيد هاني فحص

كنت أحمل نصا كنت أنوي قراءته، يدور في فلك أسئلة الدكتور بيضون، فالقرآن لم يصف دولة، بل وصف مجتمع، وتعامل مع الدولة كضرورة اجتماع تقدر بظروفها، وظروفها متغيرة، فتستطيع كمسلم، كفقيه، إذا أردت، إيجاد تكييف أو قبول فقهي لأي شكل من أشكال الدولة مطابقة لتكويناتها الاجتماعية.

من هنا أنا برأيي أن في إيران لا يوجد لا دولة دينية ولا دولة إسلامية. ولاية الفقيه في إيران هي تكييف فقهي لمركزية الحاكم، الملك، الشاه، في عمارة الدولة، تكييف فقهي خاصة أنه في إيران أكاد أن أقول أن المجتمع مركب على الدولة أكثر من أن تكون الدولة مركبة على المجتمع. فمركزية الدولة في إيران شيء أساسي وبرأيي أن غيران مثل تاريخها. فتاريخ إيران هي بلد فارسي ولكن ولا مرة كانت إدارة الدولة فارسية، حتى الآن الإدارة أذرية تركية، والثقافة فارسية، وهذا يتضمن إلغاء للمكون الأذري.

يوجد مشكلة الآن، تعنيها أقوام إيران، ففي إيران إذا دولة وطنية إيرانية، ثقافتها العامة إسلامية وفيها نكهة شيعية، ولكن من الداخل يوجد دولة حديثة، في الإسلام لا يوجد تكييف فقهي لفصل السلطات. يوجد شخص واحد كيّف شرعية الانتخاب ومترتباته، هو المير « زانمائين » ولم يعد يُشتغل عليه، وهو نفسه عاد وجمع كتبه من السوق أيضا.

في إيران يوجد انتخابات، فالسياسي هناك غير مقدس، وهذه السجالات الدائمة، وحتى الفضائح الدائمة، وحتى بين رجال الدين.

يوجد دولة وطنية إيرانية بنيتها وسلطاتها وعلاقاتها بين السلطات حديثة.

والآن في إيران يدور نقاش داخلي، لا يقول أن الإسلام لا يسمح أو يقول ذلك، فلا يوجد في إيران خطاب إسلامي حقيقي. وأنا برأيي أنه لم تكن مرة إيران دولة إسلامية.

وانا أدعو إلى الإسلام « المكي » لأن تجربة المدينة، مستوى الالتزام فيها ضعيف جداً إن لم يكن معدوما. وبرأيي لم تقم دولة إسلامية هناك، وحتى مسألة الخلفاء بعملية تشكيل الدولة كانت مختلفة فيما بينهم، لذلك صار علينا الجمع بين متناقضات في هذه الحالة.

فالصحيح أنه لا يوجد نظرية دولة، فلا يوجد شكل دولة مقترح، « الله لم يتعبدنا بأي شكل من أشكال الدولة ». إذا كان للدين دور في المجال السياسي فهو نظام القيم الديني، التي لا بد من أنسنتها لأنه لا يوجد نظام قيم دينية ضد الإنسان، وضد الله في النهاية.

نحن بحاجة إلى إعادة اكتشاف البعد الإنساني، شرّعوا أم لم يشرّعوا، إشارة الدكتور أحمد بيضون مهمة، فالمشكلة الشيعية، أن الشيعة وفقهاء الشيعة بشر يريدون أن يعيّشوا،

أجروا تكييفاً فقهياً، قالوا أن هذه الدولة غاصبة، وكل دولة لا تقوم على يد الإمام المعصوم، المنصوص عليه أو وكيلها الخاص، تكون دولة غاصبة حتى لو كان القائم عليها فقيه شيعي. فماذا نعمل؟ هذه الدولة فيها نظام حياة، وضرورة اجتماع، فيها نظام عام يحفظ حياة الناس، فأوجبوا طاعتها. فهل هذا يعني تشريع للجور؟ أقول أنا نعم والنقاش جار، سواء كنا اعتبرنا هذه المسألة سلبية أو ايجابية، فقد حصل ذلك. لذلك أنا أقول شيعيا يمكننا أن نكيّف أي دولة حديثة، ويبقى تشكلها على الوصف الديموقراطي ملزم.

أما بالنسبة إلى الأب الدكتور مشير عون فأنا أمتدحه قبل أن أتكلم عنه وأنا سأستفيد من هذا النص، لأنه استفزني معرفيا وسأكوّن عليه معرفة تستدعي أن أشكره على ما قدّمه.

الياس حنا

موضوع عسكرة المجتمع هو سياق تاريخي، فمن بعد الاستعمار وتقسيم المنطقة والاعتراف بالحدود والتجاوز للحدود، وحق الكبير بالتدخل في شؤون الصغير، ثم قيام إسرائيل والانكسار أمامها والامتداد إلى الداخل، كل ذلك خلق لنا ثقافة معينة.

فالسيد هاني فحص تكلم عن إيران أنها في مرحلة تغيير وأنا أقول أن مرحلة التغيير طويلة ولا يوجد تغيير في إيران حالياً، لان هذه الفكرة اليوم، خلقت ثقافة عمرها 40 سنة، إذ خلقت قوة عسكرية (الحرس الثوري) عندها سلاحها الخاص البحري والبري والجوي، والصعوبة أن عملية التغيير طويلة جداً، وأنا أقول واستكمالاً لما قالته الدكتورة منى فياض اليوم يوجد ثورات عربية، فبالمعنى الأكاديمي إلى حد ما، فبمصر اليوم، العسكرة التي طالت ستين عاماً وبدعم أميركي، جورج بوش قال نحن دعمنا الديكتاتوريات. فنحن اليوم ذاهبون إلى مرحلة جديدة وهي عودة الفكر، ولكن بطريقة جديدة وأنا اعتقد اليوم إننا سنصدم كثيراً بالثورات العربية في مرحلة لاحقة.

الجلسة الثالثة:
لبنان والدولة المدنية: أي آفاق؟

المتحدثون:
معالي الدكتور طارق متري
معالي الدكتور حسن منيمنة
الأب الدكتور جورج حبيقة
الأستاذ أديب نعمة

رئيس الجلسة: الدكتور أحمد بيضون

كلمة رئيس الجلسة الدكتور أحمد بيضون

أستاذ جامعي

في هذه الجلسة نحن في مقام التركيز على الموضوع اللبناني. ونحن أمام المشكل الذي نعرفه، حقَّ المعرفة، لفرط ما ألمَّ بنا وألممنا به، وهو مشكل التقابل بين الجماعات، والطوائف، على وجه التخصص، والمواطنين. ما هي درجة وجود المواطنين في النظام الذي هو نظام لبنان اليوم؟ وما هي درجة وجود الطوائف؟ وما هي المشكلات التي تعاني منها البلاد نتيجة لهذا التقابل المتأزّم دائماً؟

واضح أن الاختيار قد وقع على مصطلح « الدولة المدنية » لهذا اللقاء. وقبل اللقاء كان قد وقع هذا الاختيار نفسه إسماً للتجمُّع، بنوع من التجاوُز للمشكلة التي تطرحها هذه العبارة لجهة تحديد مضمونها. ما هي الدولة المدنية؟ هل هي الدولة العلمانية نفسها أم هي شيءٌ آخر؟ وكيف يُعَرَّف التّحوّل الذي يُفترضُ إجراؤه في النظام الطائفي، إبطالاً أو تعديلاً أو إصلاحاً، حتى نتوصل إلى هذا الذي نسمّيه « الدولة المدنية »؟

هناك إذن، بداية، إشكالٌ في التعريف. وكنت قد سألت في الجلسة الماضية، عمّا إذا كان العرب، أو الجهات السياسية العربية التي تستعمل اليوم هذا المصطلح، نفسه، تُحمِّله نفس المعنى الذي تحمّله إياه في لبنان، ما دام أن هذا المصطلح لا ترجمة له باللغات الأجنبية، إذ لا يصح أن نقول، مثلاً « سيفيل ستيت » أو « إيتّا سيفيل ». فالعبارة في هذه الحالة تعني شيئاً آخر مختلفاً كلياً، وكلمة « **Etat** » هنا بالفرنسية لا تعني « الدولة »، بل تعني « الحالة ».

كلمة معالي الدكتور طارق متري

وزير سابق - أستاذ جامعي

أذكر مناقشةً دارت حول الدولة المدنية، أثناء إعداد وثيقة الأزهر الشريف عن مستقبل مصر. أكثر الحضور استبعد القول بدولة علمانية، لأن الكلمة مثقلة بما توحي به من تشبُّه بنُظُم الغرب القانونية والسياسية، وبما حمَّلها الإسلاميون، ومعهم مسلمون عديدون، من دعوة - لا للفصل الناجز بين المؤسسات السياسية والدِّين فحسب - بلا لإقصاء الدين عن الحياة العامة، إقصاء تامّاً والحجر عليه في الحياة الخاصة.

وبدا أن اختيار مصطلح « الدولة المدنية » بديلاً أمرٌ مسلّمٌ به. غير أن أحد المشاركين لفت الحضور إلى الغشاوة والتشويش اللذين أحاطا باختصار مواصفات الدولة على هذا النحو، فهناك من فسَّر « المدني »، بوصفه غير « العسكري »، ومن قال إن الحكم مدنيٌّ في الدولة الإسلامية، بمعنى أنه ليس ثيوقراطياً، ولا هو بيد رجال الدين. عندئذٍ لم يبق لنا، وعوض استخدام مصطلح « الدولة المدنية » إلا تعداد صفات تلك الدولة دون تسميتها بإسمها، فجاء في الوثيقة، دعمها لقيام الدولة الوطنية الدستورية الديموقراطية الحديثة.

بطبيعة الحال، تختلف المناقشة اللبنانية لمسألة « الدولة المدنية » في لبنان، عنها في مصر. غير أن الغشاوة - كما أشار أحمد بيضون - تحيط بالاثنتين. ولعلّ تبديدها في حالتنا، يقتضي تحديدنا أكثر لخصائص الدولة المرجوة. فالبعض عندنا ينشد الدولة العلمانية، ويطالب مثلاً بقانون مدنيّ للأحوال الشخصية. أما البعض الآخر، فيحسب أن تحقق الدولة المدنية، يتم بإلغاء الطائفية السياسية فحسب. ولا تعنيه البتّة مدنية القوانين، بل تراه معارضاً لمشاريع قوانين تنطلق من تعريف ضيّق للأحوال الشخصية، والتي تدخل في صلاحيات المحاكم الشرعية والكنسيّة، ليعتمد تعريفاً واسعاً لها، يقضم من اختصاص القوانين المدنية، ومن صلاحيات المحاكم المدنية. وهو ما يظهر بجلائنا اليوم، في الأخذ والردّ، حول مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسريّ.

أكثر من ذلك، فإنّ المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية، كثيراً ما تأتي، لسوء الحظ، بدوافع طائفية، وإنّ مضمرة، وتُعارضُ، لأنها تفهم كذلك. وهي أيضاً، هذه المطالبة، تتوسّل الطائفية، تجعل من الطائفية وسيلةً، ولا ترى أن إلغاء الطائفية، أو حتى تجاوزها لا يأتي

على يد الطائفيين، بل يقتضي تكاثر اللاطائفيين، وتعاضدهم. الطائفيون لا يصنعون إلغاءً للطائفية السياسية، واللاطائفيون قلّة، لا يستطيعون إلغاء الطائفية السياسية. ورغم المناداة المتقطّعة بإلغاء الطائفية السياسية، فإنه بات متعذّراً أن نتحدث عن الديموقراطية في لبنان خارج التوازن الطائفي.

صحيح أن «اتفاق الطائف» من خلال فكرة «المجلسين» - مجلس النواب ومجلس الشيوخ - اعترف بذاك التوازن، ودعا، في الوقت نفسه، إلى تجاوزه. غير أن واقعية الاتفاق، تحولّت في حقيقة الأمر، إلى واقعية الاكتفاء، بالحدّ الأدنى الممكن، وغابت مسألة الاعتراف بالطوائف، وتجاوُز الطائفية، بآنٍ معاً، عن مناقشة نظامنا السياسي وعن حياتنا السياسية.

وأدّى هذا الغياب، إلى ميل متعاظم نحو اختزال اللبنانيين بانتماءاتهم إلى جماعاتٍ ما دون وطنية. وظهر ذلك بفجاجة من خلال اقتراحات قوانين انتخابية ترى الطوائف بصورة كيانات سياسية اجتماعية ثابتة، وترى لبنان بصورة اتحاد طوائف.

لكل ذلك يصعب الحديث عن بناء الدولة المدنية، من دون بحثٍ جادّ في إمكانية تجاوُز الطائفية، من دون تجاهُلٍ لما صار احتياجات الطوائف المشروعة. لكنَّ هذه الاحتياجات، وإنْ بدت أحياناً مشروعةً، فهي محقّة بالوقت عينه. ولا يستقيم هذا الحديث، دون الإقرار أن المواطنة باب الدولة المدنية ومحرابها. وتبدأ المواطنة من وعي أكبر بالمساواة بين الناس الذين يعيشون على أرض واحدة وباستقلال الدولة وسيادتها.

يُذكِّرنا أحمد بيضون أننا كنَّا لبنانيين حسب دستور **1926**، وصرنا مواطنين في الدستور المنبثق عن اتفاق الطائف. والمواطنون هم:

أولاً: أفراد، وليسوا مجرد أعضاء في طوائف، أيّاً كان من أمر اعتراف الدولة بالانتماء إلى الطوائف واحترامه والعمل على طمأنته. وعلى النحو ذاته، ليس المواطنون أفراداً، ينتمون إلى جمهور متجانس، يكوِّنه، ويُعيد تكوينه، الانتظامُ الاجتماعي والسياسي، والعداءُ لجمهور آخر أو الخوف منه أو الصراع معه على السلطة. لا يمكن اختزالهم في هوية واحدة، طائفية أو مناطقية أو فئوية، والافتراض أنها، هذه الهوية، تُحرّك مواقفهم كلها، وتطبع سلوكهم وتُشكّل شخصياتهم.

المواطنة مساواة ولقاء بين أشخاص ليسوا مجرد أجزاء من جماعةٍ. واللقاء بين المواطنين/ الأشخاص، والتبادل بينهم، هو الذي يجدّد العيش المشترك، وهو مصطلح يحلو لنا، نحن اللبنانيين أن نردّده، حتى الغثيان، حتى أننا وضعناه في نصّ دستورنا، غير أنه غالباً ما بات كنايةً للحديث عن تقاسُم السلطة بين الطوائف، أو بالأحرى بين القوى ذات التمثيل السياسي الأوسع لتلك الطوائف. ونُلْبسه - هذا العيش المشترك - تارةً،

لبوس الوحدة الوطنية، وطوراً لبوس الديموقراطية التوافقية، او المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية.

غير أن العيش المشترك، هو غير ذلك. هو لقاء مواطنين يقوم على إحياء رغبتهم في البقاء معاً، مما يفترض اختلاطاً وتفاعلاً في الاقتصاد والاجتماع والثقافة، ويقتضي أيضاً شراكةً في القيم، وهي - هذه الشراكة في القيم - تستدعي نقد الجوهرية الطائفية، أي نقد النظرية التي تقول بشخصية متجانسة لكل جماعة ذات الأصل الديني، وبطبائع مميزة لها، ولنوع من الجوهر يتجسد في الأفراد، مما يسوِّغ محاسبة الأفراد على أفعال ارتكبت باسم طوائفهم - وعلى يد المنتمين إليها أو النافذين فيها، حتى وإن كانوا بعيدين منها. وما خروج البعض، بحسب أصحاب هذه النظرة عن المواقف المفترضة لطوائفهم، إلاّ استثناء يؤكد صحة القاعدة.

وهكذا يُرى لبنان على صورة فسيسفاء، ولكن الفسيفساء هذه، تقف عند حدود الطوائف، فلا ينظر إلى كل طائفة، بوصفها هي أيضاً نوعاً من الفسيسفاء. البلد فسيفساء، أما الطوائف فكلّ متجانس، يقول الطوائفيون الذين يقلقهم تجانس طوائفهم تحت السؤال. فانقسام أبناء الطائفة الواحدة، شرٌّ مستطير. أما انقسام اللبنانيين طوائف متناحرة، فهو، إن كان شرّاً يبقى أقلّ خطراً على الوجود.

تراجعت، إذاً، فكرة المواطنة. وإن وقف هذا التراجع يبدأ من نقد العصبيات داخل كل طائفة، وهو ضرورة تجسيد سياسي للمواطنة. بالطبع تبقى الهوة كبيرة بين الفكرة والواقع الذي أشحنته الحروب وزادته المخاوف.

والمشكلة أن الدفاع عن المواطنة والعمل الحقّ في سبيلها، يتطلّب وجود قوى المواطنة، وهي ما زالت ضعيفة. الخلافات تستغرق اللبنانيين، ويتفاعلون فيما بينهم كمستهلكين، حسب ما درسه سمير خلف في كتابه الأخير بالإنكليزية المعنون: «لبنان الهائم». فلا نجد مجالاً كافياً للائتلاف بينهم حول أهداف أو تطلّعات هي بطبيعتها عصيّة على المحاصصة بين الطوائف.

ثم إنَّ العصبيات التي تتنازعُ الدولة، لا تؤمن بالمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين. ونختبر هذا «الكُفْر»، في تعبيراته الأشدّ قسوة في تقاسُم الوظائف العامة، حيث العصبيات في مواجهة دائمة مع الوعي بأولوية المواطنة والمساواة. فضلاً عن السلوك الديموقراطي في أبسط أنواعه. وما الإصرار على توافُقيّة الديموقراطية، عند حاجة السلطة التنفيذية إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالقضايا العادة - هذا الإصدار - إلاّ اعترافاً بأولوية تلك العصبيات التي تسعى دائماً للتسلّط، وتمنع تدخّل أبناء طائفة بشؤون طائفة أخرى. وترفع، بعد ذلك، الخلاف بين الجماعات إلى مستوى وجوديّ.

يمكن القول أن حياة ثانية تفتّحت، وفيما كان جزء من الشبيبة يحتكم إلى ما يُشبه التدنّي السياسي والاقتتال العسكري، وعبادة الشخصيات، وعبادة الأصنام التي تصنعها تلك الشخصيات، كان جانب آخر يذهب إلى جهة أخرى، إلى التحرّر من سياسة الإملاء والانقياد، إلى الخروج من الجمع، أو من الجمهور، وإلى ممارسة سلمية للحياة.

المواطنة هي - أيضاً - اشتراك في حساسية وأذواق وطريقة حياة، والمواطن لا يولد من التاريخ، ولا من التواريخ المنفصلة ولا المتعارضة، ولا من المعارك الكبيرة: القومية والوطنية والطائفية، لعله يولد من التخلص من التباهي بالجماعة الطائفية، والتماهي معها.

لكننا في مواصلة اختراع الكثيرين لكراهيات جديدة، ما زلنا مضطرين للانتظار، وعارفين أن هذا الانتظار سيطول، حتى تتعب الجماعات من نزاعاتها، ولن تجد أمامها، عندئذ، سوى مشروع «الدولة والمواطنة»، وتجد عندها الدروس التي، التهت عنها. واستعجال هذا التعب، لا يأتي فقط من السياسة، من سياسة مشدودة إلى فكرتي الدولة والمواطنة، بل يأتي من خارجها أيضاً، مما يُسمّى «المجتمع المدني» شرط أن يتميز هذا المجتمع الذي يُسمّى مدنياً عن المجتمع السياسي في تكوينه وتوجيهه وتحريكه. وأن يُغلِّب مدنيّته على أهليّته، وأن يستعين بالرأي العام، وبالوقت نفسه أن يصنع رأياً بديلاً من الجمهور الطائفي.

كلمة معالي الدكتور حسن منيمنة
وزير سابق - أستاذ جامعي

باستشهاد الرئيس رفيق الحريري شيءٌ ما أيقظ اللبنانيين ورفع الغشاوة عن أعينهم، وبدا جلياً لهم، أن لبنان في زمن الوصاية السورية، لم يعد باب الحريات والإبداع، بل بلد القمع الأمني، والإدارة البوليسية، التي لا تتورع عن قتل أحد بمسميات نضالية خادعة. حتى كاد، بل أصبح دوس كرامة الناس وهدْر إنسانيتهم، والقتل الاستنسابي لهم، حالة طبيعية تُغطّى بمسوِّغات وهمية أهمها، أن طريق فلسطين التي ما عرفها هذا النظام يوماً، يمرّ عبر كرامات الناس المهدورة وحريتهم المستلبة.

كان ردُّ الفعل اللبناني، سريعاً وشاملاً، عبر نزول اللبنانيين إلى الساحات العامة، والذي حرّكهم، ليس القوى السياسية أو رموزها، بل الضمير العام والقلق الذي انتاب الجميع، بأن لبنان أصبح مهدَّداً، ليس في حدوده، بل في روحه وأصل معناه، وهو حراكٌ أثمر كسراً لهيبة النظام السوري في لبنان، وسوريا معاً. وأثمر استعادة لحسّ السيادة المفتقد منذ سنوات عديدة، ومبدأ الدولة التي يُناط بها حصراً إدارة الشأن العام، وفي مقدمها الأمن والحماية والرفاه.

بيد أن مرور سبع سنوات على انطلاقة «ثورة الأرز» مع تحقق القليل القليل مما طمح إليه اللبنانيون، يطرح أسئلة جدية، ليس على الذين يناهضون مشروع الدولة واستقلال لبنان عن أي تبعية خارجية قريبة أو بعيدة، بل على أصحاب المشروع أنفسهم وعلى القوى والفعاليات التي منحها اللبناني صوته، وفوَّضها خوض معركة السيادة والحرية والاستقلال بالنيابة عنه.

هناك مسافة واضحة بين ما تطلَّع إليه اللبنانيون في 14 آذار 2005، وبين حجم الإنجازات الذي حققته القوى التي رفعت رايته وتكفّلت بتحقيق أهدافه. فالعصبية الطائفية آخذةٌ في التضخّم على حساب عصبية الانتماء للوطن، وحسّ الانتماء الجامع بين اللبنانيين آخذ في التقلّص والضِّيق.

وإذا كانت الديموقراطية تقوم بحفظ كل من الفرد والدولة الجامعة والخصوصية، والتوازن بينهما، فإن أكثر ما بات يهدّد هذه الديموقراطية في لبنان، هو الخصوصية

الطائفية في وضعيتها المتضخّمة التي أخذت تنمو خارج الدولة وعلى حسابها، وتتغذى من ضعفها، وتنتعش بموتها، ما يهدّد بإعادة تشكُّل كيانات سياسية ذات طبيعة تلفيقية، تكون الطائفة، بشكل منصوص عليه، أو بشكل ضمنيّ وعُرفيّ، مرجعيتها الأساسية، بحجة أن هذا ما يُرضي الشعب.

وتضيع فرصة بناء الدولة الحديثة التي تكون أهم بديهياتها أنها كيان يؤطّر الثقافات والولاءات الخاصة، وينظّم العلاقة بينها، ولا تكون تابعة لها، بل جسراً بينها، ويستمدّ منها مادّته ومضمونه، من دون أن يكون مسبّباً عنها، خادعاً لها. أمام دولة تنتزع منها تدريجياً أكثر مهامها، ويتمّ تفتيت مؤسساتها، وأمام فرد لم يعد يملك فعلياً، قدرة التأثير الفعلي والفاعل في اختيار النخبة السياسية الحاكمة، واتخاذ القرار السياسي، بعد أن أصبح مأسوراً داخل طائفته بحيث تكاد سُبل تعبير الفرد الخاصة تنعدم، أمام كل هذا، فإن السؤال الجوهري الذي يلحّ علينا بالإجابة هو «هل الأداء السياسي الحالي في لبنان، من أيّ طرف كان، يوصل فعلاً إلى بيان المجال العام الجامع، ويؤسس لمواطنية فعلية؟» بل السؤال الأهم هو: «أيُّ دولة نريد؟» وبمعنًى آخر: «هل الدولة ببُنيتها وطريقة توزيع الموارد فيها – التي ألفناها منذ أكثر من عشرين عاماً – قادرة على الخروج بلبنان من نفق الاصطفاف الطائفي الذي يجعل الحياة السياسية تدور في الحلقة المفرغة التي لا نفاذ منها إلى الانقسام المجتمعي الحادّ، أو سقوط الدولة نفسها؟

ولا أدعو هنا إلى إيجاد البديل عن اتفاق الطائف، الذي يبدو أنه أقام معادلة متوازنة، بين حفظ الخصوصيات وطمأنة كافة الأطراف، وبين إيجاد مجال سياسي عام، عابر للطوائف يقوم على تمثيل خالٍ من الدوافع الطائفية، وبناء تضامنات سياسية لا تلحظ مصلحة هذه الطائفة أو تلك، بقدر ما تلحظ المصلحة العامة، وسُبل تعزيز الهوية الوطنية.

الذي حصل أننا، بالغنا في مراعاة مصالح الطوائف، ونسينا الشقّ الآخر من المعادلة الذي يؤدّي تجاهله إلى تحويل لبنان إلى فدراليّة طوائف، ويجعل مؤسسات الحكم أشبه بمجلس أعلى لممثلي الطوائف، لا ممثلي الوطن والأمة، «وكلّ حزب بما لديه فرحون». من هنا، فإن الدولة المدنية التي هي شعار «الربيع العربي» تفتقد في لبنان لركنين أساسيين من أركانها. أولهما التضامنات السياسية فوق الطائفية، أي المجتمع المدني. وثانيهما الدولة الراعية للمصالح العامة، والمستقلّة عن هيمنة الكيانات الخاصّة.

وغياب هذين الركنين، لا يضعف الدولة فحسب، بل يعزّز ويقوّي بؤر اللّادولة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية بحكم ظهور مرجعيات، تُزاحم مرجعية الدولة في إدارة الشأن العام، وتحوّل المجال السياسي من ساحة تنافُس البرامج والرؤى، إلى ساحة صراع بين الثقافات، وميدان غَلَبة وهيمنة لواحدة على أخرى.

نحن بحاجة إلى أن نستعيد من اتفاق الطائف ذاك الجانب الذي يجعل الدولة لكل اللبنانيين، لا مجموعة حصص تتقاسمها الطوائف. بحاجة إلى خلْق الحيِّز اللاّطائفي، بعدما امتدت الطائفية، لتصبح حالة شاملة في كل شيء تقريباً في لبنان، من الثقافة إلى الانتماء، إلى أطر التفكير إلى المسلك اليومي للناس؛ بحاجة إلى استعادة ساحات الاتصال واللقاء العامّتين، التي يكون الشرط الوحيد للحضور فيها أن تكون لبنانياً.

إن إيجاد الحيِّز العام، المتحرّر من سطوة الطوائف والطائفيين، يقوم من خلال الاستناد إلى اتفاق الطائف، كمرحلة انتقالية، للوصول إلى المواطنة الكاملة، والدولة المدنية الكاملة والديموقراطية الكاملة، وذلك من خلال أمور عدّة:

أولاً: البدء بإيجاد حالة توازُن بين التمثيل الطائفي والتمثيل اللاّطائفي، بحيث يشعر المواطن أنه غير مهدّد في خصوصيته، من جهة، وأن بإمكانه التضامن والاشتراك مع لبنانيين آخرين في صناعة واقع سياسي وتضامني عابر للطوائف، ويتحقق هذا من خلال هذا تمثيلين. أولهما مجلس الشيوخ الذي يضمن حماية ما وتوازناً ما للطوائف. وثانيهما مجلس النواب الذي يصير التمثيل فيه على أُسُس لا طائفية.

وكما هو معلوم، فقد أقرّ الطائف استحداث مجلس شيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية، وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية، إلاّ أنه اشترط أن يسبق هذه الخطوة، قيام مجلس نيابي على أساس وطني، لا طائفيّ، وهو أمر يبدو متعذّراً في أحوالنا الراهنة.

من هنا فإن الدعوة لتعديل دستوري يُتيح استحداث، مجلس شيوخ، قد يُفسح المجال لقيام مجلس نيابيّ لا طائفي، بعد أن ثبت خلال 23 سنة أن العكس لم يتحقق، وهذه الخطوة الأولى، لإيجاد مجال سياسيّ عام، متحرّر من الطوائف ومؤسساتها، وقادر على الحدّ من عبث ممثلي الطوائف الدولة.

ثانياً: طرحُ قانون انتخابيّ يُتيح للرموز والقوى السياسية الصاعدة أن تخترق هيمنة المحادل والقوى السياسية الكبرى، ويقلل من هيمنة المركزيات السياسية السائدة. وليس المقصود هنا، مراعاة حسابات الرِّبْح والخسارة، عند هذا الطّرف أو ذاك، بل المقصود، إيجاد حيويّة سياسية وديناميّة اجتماعية تساعد اللبنانيين على تفتيت المركزيات المتوحشة، وتفسح المجال للقوى الصاعدة، والنُّخب الشابّة، والطموحات السياسية التي ترفض الارتهان لهذه الجهة أو تلك. أي قانون انتخاب، خالٍ من منطلقات رقمية، بل مؤسَّس على مبادئ تراعي مسألة تداول وإفساح المجال لِلنُّخب الجديدة بالظهور والتمثيل والتغيير أيضاً.

ثالثاً: البحث الجدّي في إلغاء الطائفية السياسية، لا من باب الابتزاز أو التخويف أو الكيد والمناورة السياسيتين، كما يفضّل البعض، بل من باب الانتقال بلبنان، من حالة

المراوحة إلى حالة التحوّل الجدّي والفعلي باتجاه الديموقراطية.

رابعاً: العمل على تعزيز المجتمع المدني الذي يسمح بتشكُّل أحزاب سياسية ذات طبيعة طوعية وعابرة للطوائف، باعتباره الطريق الوحيد الذي يستعيد الفرد من خلاله فرديته، وبمعزل عن انتمائه الثقافي الخاص، ويوسّع له حيّز تحقيق كيانه ومجال تعبيره، كما أنه الطريق الحصري الذي يعيد الفرد إلى حضن الدولة، بعدما اغترب عنها وانزوى في بداوة التعصُّب، وكهف العشيرة، بل هو الطريق الذي يلغي كل هوامش اللاّدولة الآخذة بالنمو والتكاثر والتضخّم.

رهانُ روح «14 آذار» ليس الغرق في مستنقع الجدل السياسي اليومي، بل في إحداث ثغرات في جدار الرتابة الحاصلة والانسداد القائم، والعبور بالوطن من مجتمعات طوائفية متجاورة إلى مجتمع لبناني، تتصدّر الهوية اللبنانية كل الانتماءات وتتقدّم عليها، بذلك فقط يبدأ «الربيع العربي» في لبنان، وينطلق مشروع الدولة وتترسخ أُسُس السيادة وتتعبّد السُّبُل لعودة الإنسان اللبناني العاشق لحريته، المعتدّ بعروبته.

كلمة الأب الدكتور جورج حبيقة
نائب رئيس جامعة الروح القدس - الكسليك

من ثوابت لبنان، أنه لم يكن يوماً بلداً عادياً، وتقوم معجزة استمراريته على أنه لم يخرج قط من دائرة المخاطر، عبر كل حقبات تاريخه الطويل والضارب في عمق الزمن الإنساني، قدره في أن يعيش في خطر لأنه بلد الحياة، والحياة لا تنمو إلاّ في المخاطر. ذلك أنه كان على الدوام - حتى الآن أقلّه - تلك المساحة الحرَّة والفريدة في شرق ميَّال - بالرغم من تكدّسات حضاراته وثقافاته وتقاطُعها الغني - إلى نوع من الأحاديّة اللغوية والدينية والسياسية والمجتمعية.

من مصائب هذا الشرق الكبرى، أنه يتوهم - أحياناً - أن الوحدة التي يسعى إليها، كمدخل إلى القوة المنشودة، تُولد من رحم الانصهار. وحده لبنان استطاع أن يُسقط بممارسة يومية دؤوبة وهادفة مبدأين خطيرين: الانصهار والتسامح، اللذين يتعارضان وحقوق الإنسان الطبيعية والأساسية، ويتهدّدان، بالتالي، باستمرار، شرقنا الذي غالباً ما ينزلق إلى منطق اختزال الآخرة المختلف وتهميشه، ثم إلغائه.

إنّ الانصهار الذي تتناوله وتشدّد عليه - بكل أسف - نصوص اتفاقية الطائف، إنما هو مصطلح يُستعمل أصلاً وحصراً للمعادن التي تدخل متنوعة إلى الآتون، لتخرج منه شكلاً واحداً ولوناً واحداً، وتركيباً كيميائياً واحداً. فلبنان لم يعش قط هذه الحالة الانصهارية المذوِّبة لحقّ الآخَر بالاختلاف. وتقوم رسالة لبنان الاجتماعية والسياسية على أنه ليس مطلقاً مشروع انصهار، بل دائماً مشروع وحدة إنسانية ووطنية بين عائلات روحية ومجموعات إثنيّة وثقافية وحضارية على شاكلة وحدة الجسد القائمة على التكامل الوظائفي بين خلايا وأعضاء لا يجمعها إلاّ الاختلاف في التآلف.

أما بالنسبة إلى مفهوم «التسامح»، فإنّي أرى فيه، من زاوية بحث فلسفية، مسَّاً قاسياً بحقوق الإنسان الطبيعية الأساسية. إذْ ينطوي على المدلولات السلبية التالية. فالمتسامح هو المقتدر الذي يتحمّل الآخر المختلف والمستضعف، ويسمح له بالبقاء معه، لا كشريك متساوٍ في الحقوق والواجبات، بل كإنسان ينتهي طموحه عند سقف الاستمرارية في الحياة ليس إلا، في التسامح يستعطي الإنسان الأقليّ البقاء في الوجود،

من الآخر الأكثري والقوي. هذا هو البُعد الذي سعى لبنان دوماً إلى عيشه، فكان ما نسمّيه « الميثاق الوطني » و »الصيغة اللبنانية » التي نستشفّ منها امتداداً مباشراً، لا موارِبة فيه لميثاق المدنية، المُبرم في زمن النبي محمد بين اليهود والنصارى والمسلمين في يثرب، والذي يُنشئُ، بصريح العبارة مجتمعاً سياسياً واحداً تحت لفظة « أمة »، في تعدّدية دينية وثقافية.

من هنا، فإن القفزة النوعية التي أنجزتها « الصيغة اللبنانية » في ترجمتها للميثاق الوطني، عندما أبتْ أن تُبقيَ أحداً أو جماعة من اللبنانيين، خارج التمثيل النيابي، وخارج السلطة، وحالت، دون استئثار أيّة طائفة بإدارة دفّة الحُكم أو السيطرة على الآخرين، أو تطويعهم أو إلغائهم. وأرست الحكم على قاعدة الاعتراف بالآخر المختلف ليس كعدوٍّ لي، أو خطرٍ على نموّ ذاتي المُغايرة؛ بل شرط أساسي لتأطير ذاتي ولوجودها.

وهكذا، باتَ الآخر دينياً وعِرْقيّاً وثقافياً، بفضل الصيغة اللبنانية المستندة إلى التّشارُك الطائفي، المُنفتح والمتفاعل، والبَنّاء، جزءاً لا يتجزّأ من ذات الجميع، وشريكاً فاعلاً لا متفرِّجاً في رسم السياسات التي من خلالها تُدارُ شؤون لبنان كافة.

كذلك بفضل الصيغة اللبنانية، قامت الديموقراطية اللبنانية على التّناوب السلمي على الحكم، وضمن مُهَل زمنية محدَّدة في الدستور، الأمر الذي يبدو نادراً في شرقنا العربيّ البائس. ولبنان هو البلد الوحيد في جامعة الدول العربية، الذي نرى فيه رؤساء للجمهورية سابقين، يتمتعون بكامل حقوقهم، ويواصلون نشاطهم السياسي.

إنَّ هذا المشهد يكاد يكون حكراً على لبنان. وأيضاً من ثوابت لبنان الأساسية تطبيقه الكامل للمادة الثامنة عشرة، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأستشهد: «لكل إنسان الحق في حرية الفكر والضمير والدِّين، يشمل هذا الحق حرية تغيير دينية أو معتقده، وحرية الإفصاح، سواءٌ بمفرده أو في جماعة مع آخرين وفي الإطار العام أو في الإطار الخاص، عن دينه أو معتقده، بالتلقين والممارسة والعبادة والفرائض». وإن احترام لبنان غير المنقوص – ممارسة وتشريعاً – لكل مضامين هذه المادّة، يجعل منه في مجموعة الدول العربية والإسلامية حالةً استثنائية.

إن الصيغة اللبنانية التي جعلت من لبنان أنموذجاً للدول غير المتجانسة، في مكوّناتها الإثنية، والدينية والثقافية، تبدو للبعض، وكأنها نظامٌ مذهبي يلغي مفهوم المواطنة الصحيحة المبنية على المساواة، ويحصّن الفساد، ويُعمِّم التعصّب، ويعطِّل المساءلة ويشلّ، بالتالي، خيارات الناس الحُرّة. فالصيغة اللبنانية – بحسب نظرتهم – تُشرِّق الناس في انتماءات متناثرة ومتناحرة.

وإن هذه الانتفاضة تَبَانُ، وكأنها تستند إلى قراءة منحرفة لفلسفة الكيان اللبناني، ولكن

هل كان بوسعنا أن نعدّل شيئاً ما، في الانتماءات الوجودية المُلْزمة، ألاَ يُعتبر هذا مسّاً خطيراً بحرية الإنسان؟

نستخلص مما سبق أن الوجود الإنساني، لا يمكن أن يتحقق ويستمر، من دون الانتماء. بيد أن هذا الانتماء الأساسي، والتأسيسيّ الأول للوجود، لا يعني البتة، رفض انتماءات الآخرين، والدخول في صراع معها. إضف إلى ذلك، الانتماءات الحرَّة اللاحقة، كالأحزاب، والنقابات وما شاكل، ألاَ تُميِّز هذه الأخيرة وتُفرِّق وتُعلِّب الناس، وتدفعهم - أحياناً - إلى التقاتل والتناحر؟ ألا نتذكّر التذابح الذي قام به، أناسٌ ينتمون إلى طائفة واحدة، ويتوزعون في أحزاب مختلفة ومتنافسة؟ أيكون الحل بإلغاء الأحزاب؟ كما يطالبون بإسقاط النظام الطائفي؟ أما بالنسبة إلى إلصاق حالة الفساد المستشري في إدارات الدولة ومفاصلها » بالنظام الطائفي حصراً، فإن هذه المقاربة تفتقر إلى الموضوعية وتفصح بالتالي درجةً عالية من السّذاجة.

نستخلص مما سبق، أن حصر أزمات لبنان، في نظامه الطائفي الذي هو في الواقع أرقى نظام مشاركة للدول غير المتجانسة، هو اعتداء سافر على المنطق وعلى الفكر الموضوعي. من ناحية ثانية، إن لبنان بفضل ميثاقه الوطني الثابت، وديناميكية الحكم فيه المتمظهرة في الطائفية البناءة، إنما هو البلد المدنيّ والديموقراطي الوحيد في جامعة الدول العربية. وجميعنا يعرف - حق المعرفة - أن لا ديناً رسمياً للدولة في لبنان. فالدولة اللبنانية تحترم كل الأديان وتعترف بها رسمياً، من دون أن تلتزم بواحد منها.

بينما نرى، في المقابل، أن جميع الدول العربية الأخرى، تعلن الإسلام، أو اليهودية في حالة إسرائيل، دينها الرسمي، أو دين رئيسها رسمياً، وبالتالي، مصدر التشريع فيها. وهكذا يبقى لبنان في هذا الشرق، الحالة الاستثنائية الوحيدة بين الثيوقراطية الإسلامية، والثيوقراطية اليهودية. مهما يكن من أمر، فالطائفية البناءة في جوهرها، ليست صاعق تفجير للمجتمع اللبناني، ولا تمتّ إلى الفساد أو إلى التعصب بأي صلة، لا بل إن مُورست من قبل غير الفاسدين، والمتعصبين تكون سدّاً منيعاً ضد الفساد والتعصّب، بالتالي، ضد الاستئثار بالسلطة وإلغاء الحريات.

كلمة الأستاذ أديب نعمة

باحث - خبير استشاري لدى الأمم المتحدة

سأقدم مجموعة أفكار: أوّل فكرة لها علاقة بـ إشكالية ترجمة «الدولة المدنية». وأنا أقترح أن نذهب لجهة المضمون عبر نقطتين أساسيتين. النقطة الأولى هي مفهوم المواطنة ومفهوم الفرد المواطن، والذي أراه أقرب لموضوع الدولة المدنية من المحاولات الأخرى. والموضوع الثاني هو: هامش الاستقلالية الذاتية الموجود، أو «الانفصال» ما بين المجال الاقتصادي عن المجال السياسي، الذي أفسح المجال إلى وجود مجتمع مدني بمعنى ما، وهذا جزء من تحوّلات كثيرة، أي جزء عضوي وأساسي من التحولات التي تمّت في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث في المجتمعات الأوروبية. لذلك لا نستطيع أن نفصل كل مفهوم الدولة المدنية عن سياق ما. فهذا جزء من هذا الموضوع.

أما الفكرة الثانية فتتلخّص بأنّ كل الثورات العربية التي قامت، من المغرب إلى اليمن في المناسبة - دون استثناء- شعارها واحد: «نريد الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة». لم نراقب في أيّ دولة من الدول التي قامت فيها هذه الثورات، فضلاً، ما بين المدنية والديموقراطية والحديثة. وشيء مذهل أنها متلازمة، وأنا أرى أنها متلازمة، وأعتقد كذلك أن المسار الذي سار فيه الأزهر بأن أضاف الوطنية هو أيضاً استكمال لأجندة الثورة، لأن الثورة طرحت فقط، أجندة التغيير السياسي الداخلي. فلم تتعاط مع البُعد الوطني بما هو تعاضد الداخل مع الخارج. فإضافة البُعد الوطني إيجابيّ مكمِّل، فالواحد إذا ما أراد أن يكمِّل يجب أن يضيف إلى عبارة «الدولة الوطنية المدنية الديموقراطية الحديثة»، عبارة «التي تحمل مشروعاً تنموياً» لأن غياب بُعد التنمية والعدالة الاجتماعية هو المأزق والمقتل، الذي يسبّب الآن عودةً - من جديد - إلى نزاعات في الدول التي قامت فيها الثورات، ويمكن أن يسبب انتكاسةً من جديد إلى الحالات السابقة. لذلك أنا أرى أن هناك تلازماً بينهما.

من هذا المنظور، سأتحدث عن الدولة الطائفية في لبنان. تبدو فيها فكرة الدولة الوطنية الديموقراطية، وبنظر الكثير من الناس، بما في ذلك أعتى عتاة المدافعين عن فكرة الدولة

المدنيّة، كانوا يعتقدون أن هذا شعار نخبويٌ فقط. هذا هو نجاح لهذه الثورات تحت هذا الشعار، وهذا الشعار حصراً، إذ تبنّت مفهوم الدولة الديموقراطية الوطنية.

لم تنجح الديكتاتوريات بتوحيد الشعوب العربية، لا بل لم تنجح في توحيد شعوبها نفسها تحت أيّ شعار إسلامي، ولم تنجح «الحركات القومية» بأن توحّد، لا شعوبها ولا الدول العربية، تحت شعار قومي، ولم تنجح أيضاً المحاولات تحت شعار المطلبية والاجتماعية والاشتراكية... الخ، حتى شعار «تحرير فلسطين» لم يوحّد الشعوب العربية. كلها توحدت - من المحيط إلى الخليج تحت شعار واحد هو شعار: «الدولة المدنية الديموقراطية». وهذا شيء لافت، ويُظهر المدى الشعبي القوي لهذا الشعار. يُظهر قوّته المادية ويُظهر، بالملموس، أن هذا هو الشيء الذي يمكن أن يوحّد الناس.

بالتالي، بات على النّخب التي كانت تتعاطى مع المفهوم، أن تنتقل حكماً من الحديث في «الأوتيلات» إلى النزول إلى الشارع حتى تستطيع التواصل مع الناس الذين حملوا هذه الفكرة. وهذا لا يعني، أن هذا المفهوم مضمونه واضح، ولا يعني كثيراً من الأشياء، لكن هذه بداية مسار أساسي.

كذلك هناك جانب ضمني، وهو شعار الدولة المدنية الديموقراطية، ومتلازماته من فصل السلطات، من الحريات العامة، من حقوق الإنسان، من دولة القانون... الخ، إنتبهوا هذا يحمل قبولاً ضمنياً، ولكن على درجة عالية من الصراحة، بنموذج الدولة الحديثة وفق النموذج الأوروبي. يعني أنّ هذه الملايين التي نزلت وغيّرت النُظم، هي قابلة ضمناً، بنموذج قريب بمعنى ما، بصورته العامة، أقصد، من النموذج الأوروبي، باعتباره يعبّر عن طموحات هذه الملايين. وهذه لحظة، في اعتقادي أنا، تُشبه لحظة النهضة العربية الأولى، من حيث التأثّر بالنموذج، إيجاباً.

عندما كان الغرب غرباً، وعندما كان المستعمِر مسلِماً / عثمانياً، برزت الهوية القومية، والهوية الوطنية، لإبراز إمكانية التفاعل المتكافئ مع الغرب باعتباره يقدم بُعداً ثقافياً. إذاً، أتصوّر أن الشعوب في مطالبتها في إسقاط الدولة، كانت تطالب بإسقاط النظام بصنعة معيّنة. واعتقادي أن هذا نموذج الدولة «الإرثية المحدَثة». وأعتقد أن استخدام تعبير «الدولة الغنائمية»، أو هذا المفهوم، يقدّم لنا تفسيرات هامّة، والذي هو محورها، وهو أن في هذا النُظم، ليس هناك من فصل بين العام والخاص. لا بل أكثر من ذلك، إن الأشخاص والحكّام يستحوذون على الدولة، كأنها غنيمة لهم، ويتصرفون فيها وكأنها مُلك خاص. طبعاً، هذا الاستحواذ مقرون باعتباطية بعدم احترام القانون ومنع تنزيهه من الاعتباطيات.

وأعتقد أن المشترك بين الدول العربية هي هذه الخاصيّة، ونظام مثل النظام اللبناني،

هو ليس نظاماً دولتيّاً. نحن عندنا نظام «ديموقراطي» من حيث المكوّنات الليبرالية فيه. وفي حديثي عن لبنان، أعتقد أن الدولة تمثّل هذا الشيء نفسه. وهنا يمكن أن نستخدم الدولة، بمعنيين: الدولة والمجتمع (مؤسسات الحكم والمجتمع). وأعتقد أن هذا المدخل، هو أيضاً، يساعدنا كثيراً على فهم الخصائص، وخصوصاً بموضوع مقاربة «الطائفية».

لذلك، برأيي الشخصي أن المدخل الذي يجب الاشتغال عليه، هو الحركة المدنية التي نتكلم عنها، التي يجب أن نعمل بمضمونها ولم أتكلم عن الإسم، ومضمونها هو مدنيّة ديموقراطية حديثة... الخ. إذا كان مدخل الدولة المدنية من محور الاحتكاك، والتصادم والاختراق هو على «نقطة الطائفية السياسية»، فإن المدخل ومحور التصادم - الاختراق خاطئان. فما نواجهه الآن، هو حالة، بالإضافة إلى أنها الطائفية نفسها، ظاهرة تحتاج إلى إعادة تفسير. في ظل المتغيرات، كانت الطائفية في السابق طوائف، ووجودها كفاعل سياسي سابق على الدولة، بما حوَّلها إلى جزء من النظام السياسي. والآن تُعيد الدولة إنتاج الطائفية، أو سلطة الحرب والميليشيات أو العامل الإقليمي الخارجي.

ما نواجه من مشكلة في لبنان، يكمُن في اضمحلال فكرة الدولة نفسها، وضعف الدولة كتعبير سيادي عن مصلحة المجتمع أو مصلحة الأمّة، كما تريدون، وهذا يتمّ باتجاهين: اتجاه الخارج: البُعد الوطني يضعف، لأن قرارنا لا يؤخذ في داخل لبنان الآن. ثم في الداخل اللبناني، هناك أطراف داخل الدولة، أصبحت أقوى من الدولة في مهامها السياديّة. وبالتالي الدولة تضعف.

وبالإضافة إلى ذلك، السياسي (أي الدولة كمؤسسات حكم وحكومة) في لبنان، وعندما تلتئم الحكومة اللبنانية الحالية لتجتمع وتقرّر مثلاً، لا يحضر على طاولة الحكومة البُعد الاقتصادي ومصالح رجال الأعمال، ولا مصالح العمال ولا مصالح المزارعين، ولا تحضر أيضاً مصالح الفئات الاجتماعية، بل يحضُر فقط البُعد السياسي الضيّق بمعنى المصالح الخاصة بالسياسيين والمصالح الإقليمية، لذلك نجد رجال الأعمال في الحكومة اللبنانية يصوِّتون ضد مصالحهم كرجال أعمال.

إذاً، ما الذي يجب أن نفعله؟ أولاً: يجب أن نعيد الاعتبار لفكرة الدولة. وثانياً: يجب أن نُعيد الاعتبار لمبدأ ما هو الأساس السيادي للدولة، أي لممارسة لسيادتها كالجهاز الأعلى الذي يعبّر عنّا كمجتمع. وثالثاً: يجب أن ننتظم كمجتمع مدنيّ في مواجهة المجتمع السياسي. فهناك فاعل غائب عن السياسي في لبنان هو الناس، فالمجتمع المدني يجب أن يعود هو والناس إلى الفعل السياسي، حينها نعود بإقحام البُعْد الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي، والروحي والديني إلى السياسة فتنتظم العجلة بهذا المعنى.

أعود إلى « اتفاق الطائف لأقول: نشأ اتفاق الطائف نتيجة عاملين اثنين. عامل توازن خارجي إقليمي ودولي، وعامل داخلي، هو إنهاك للقوى اللبنانية، التي اضطرت لأن تقبل بالحلّ. لكن تمّ ذلك على قاعدة توازن: تعدُّد في الفاعلين الخارجيين أوجد توازناً فيما بين الأطراف الخارجية. ومستوى معين، من التوازن الداخلين أيضاً، بين الأطراف الداخلية.

الجلسة الثالثة
محضر مقتضب للنقاش

د. أحمد بيضون

هكذا نكون قد استمعنا إلى أربع مطالعات، أعتقد أن ثلاثاً منها كانت منسجمة الاتجاه والرابعة، وهي مطالعة الأب حبيقة، كانت مساجلة لها، ولكن هذه المداخلات في مجملها، اعتمدت في العرض وجهات نظر مختلفة شيئاً ما، أكانت مداخلة الدكتور متري، لما سمعتها في الأقل بنيوية تتعلق بالأساسيات، تعرضت للأركان والمبادئ، فيما كانت مداخلة الدكتور منيمنة تاريخية، وصفية، عادت إلى بعض الوقائع الرئيسية في المرحلة القريبة الماضية من عمل النظام ومن أزمته، وانتهت إلى تعداد مقترحات رآها الدكتور منيمنة مناسبة للخروج من الأزمة ولمعالجة الوضع.

هذا بينما وجدنا للأستاذ أديب نعمه وجهة مجتمعية في المعالجة اشتملت على مكونات متكاملة للوضع يفترض أن نتصدى له بالمعالجة لسلطة الدولة، فلم تغفل الاقتصادي ولا الثقافي وعادت ايضاً إلى نوع من الكلام التاريخي في الطائفية التي يسعنا تسميتها خبيثة، وتقابلها الطائفية الحميدة. وأما الأب حبيقة فإن وجهة نظره كانت نوعاً من النظر في نموذج مثالي للمجتمع الطائفي ولنظامه الذي هو طائفي حكماً، كما هو ممثل في الحالة اللبنانية وهذا النموذج المثالي "**Ideal Type**" للمجتمع النظام الطائفي، وجده الأب حبيقة مجسداً في أركانه، معتمداً خصوصاً على نظرية «مسيحية حاجية» وهو قد انطلق من هذه الملاحظات الى طرح فلسفي متعلق حيناً بالجينات وحيناً بحقوق الإنسان، ليثبت تلازم الصيغة اللبنانية مع نوع من الوضع الطبيعي الذي يمثله المجتمع اللبناني. هذا باختصار ما سمعناه وثمة نوع من التدرج في معارضة الواقع، أو القائم بين

المداخلات الثلاث التي ابدت هذا النوع من المعارضة، أجد أن الأستاذ نعمة كان الأكثر تقحماً أو تطرفاً في طلب التغيير، يليه الدكتور متري فيما كان الدكتور منيمنة الأكثر اعتدالاً أو حذراً، إذا شئتم في المقاربة وفي اقتراح المعالجة.

هذه المقاربة النقدية المندرجة كانت خلال هذه الجلسة في وضع مساجلة مع « **Ideal Type** » الذي ركّز عليه ونظر إليه الأب الدكتور حبيقة.

افتح الآن المجال للأسئلة.

السيد هاني فحص

أنا موافق كثيراً على ما قاله الأب الدكتور جورج حبيقة في كلامه عن « التسامح والانصهار »، لكن « وثيقة المدنية » أو « صحيفة المدنية » أنا أحبّها كثيراً، وتاريخها رائع، لكن الآن، هي يُستأنس بها ولا يُستدلّ بها. هذه واحدة و »حلف الفضول »؟ يوجد الآن قانون وقضاء... حتى « الشورى » لم تطبَّق، وهناك كلام كثير على أنها غير مُلزِمة، و »الشورى » إذا لم تصبح ديموقراطية لا تصلح بعد.

د. جورج قصيفي

أنا أطمح، حالياً إلى إنشاء الدولة المدنية في لبنان أو الدولة اللاطائفية، وأعتبر وجود أربعة محاور رئيسية يجب البحث فيها وهي: كيف نتخطى الطائفية السياسية؟ وإيجاد اللاَّطائفية في قانون « الأحوال المدنية »، ووجوب تقديم اقتراحات عملية في الأحوال المدنية، فكيف أن نجعله لا طائفياً؟ وفي الانتخابات النيابية، بمعنى كيف نبني مجلساً نيابياً غير طائفياً؟ وحول الخدمات التعليميّة والثقافية التي أصبحت مُقدَّمة مِن قبل الطوائف عندنا. اليوم عندنا دولة تنهار، وبناء الدولة يجب أن يتخطى الطائفية في المراحل الأربع التي ذكرتُها. وأوجه سؤالين للدكتور منيمنة والدكتور متري، الأول: في « الطائف » حكي عن إنشاء مجلس شيوخ يمثل الطوائف نواب، يُنتخب على أساس مدني، ولماذا إلى اليوم، لم تُطرح بشكل جدّي قضيته إنشاء مجلس الشيوخ، مع أن الكل قَبِلَ بالطائف؟ والسؤال الثاني للأب حبيقة: ما علاقة الصيغة اللبنانية التي أنت متمسّك بها، بالحرب الأهلية التي دخلنا فيها لخمسة عشر سنة؟

د. عباس جوهري

بالنسبة للطائفية، أقول للأب الدكتور حبيقة؛ ربما الحميد في التوازن الطائفي، هو منع

طغيان فئة على أخرى، ولكن حينما نتحدث نحن عن الطائفية في المعنى الخبيث، وهو في استغلال الطائفية لمصالح فئوية، وعندما يُستغلّ الدِّين أيضاً من أجل مصالح فئوية. هذا هو مفهوم الطائفية حسب رأيي.

د. حارث سليمان

استعمل الأب حبيقة مفاهيم لها علاقة بالجينات وعلم الوراثة، وأعتقد أن المقاربة، هنا، فيها إشكالية كبيرة جداً، لأنه في المادة نجد الاثنين معاً: ثمة وحدة في المادّة، وثمة تنوُّع في المادة، والمادة من الذرَّة إلى الخلية إلى الأعضاء في طبيعة تركيبها، لديها مجال توحّد، ومجال اختلاف. وبالتالي، ليس صحيحاً أننا نستطيع أن نأخذ كل واحد منهما على حدة. وليس صحيحاً أن القاعدة تلغي الاستثناء، والاستثناء يلغي القاعدة، بل هما موجودان معاً، والنقطة الثانية: من هو الآخر لديك؟ هل هو الفرد؟ أنت تتكلم عن حقوق الإنسان هذا صحيح، ولذلك فهل الآخر لديك، هو إنسان أم الآخر لديك هو طائفة؟ ماذا عن الآخر في الطائفة؟ بمعنى آخر، أنت في المقاربة التي قدمتها، الآخر لديك هو آخر طوائفي، فهل الآخر لديك هو فرد أم جماعة؟ مسيحي آخر ماروني آخر؟

إجابة الأب د. حبيقة

علينا ألاّ ننزل بمستوى لبنان ونُسَخِّف الصيغة اللبنانية ونجعلها، لا شيء. والذي تقوله يا أخ جورج هو خطأ والصيغة اللبنانية، ليس لها علاقة بالحرب اللبنانية. والحرب اللبنانية لا علاقة لها بهذه الصيغة إطلاقاً، ومصداقاً على ذلك، عندما خرج السوريون من عندنا كلّنا اجتمعنا مع بعضنا مسلمين ومسيحيّين.

الطرح الذي قدمته أنا، إذا أخذنا الوضع السويسري أو الوضع الأوروبي، الذي نعتبره نحن مرجعاً في الديموقراطية وفي حقوق الإنسان، كيف هي مكونة الدولة السويسرية؟ عندهم ما يسمى «Formule Magique» أي الصيغة السحرية، فعلى ماذا بنوها؟ بنوها على ما يسمى المجلس الاتحادي أو "Conseil Fédéral" في سويسرا مؤلف من 7 أشخاص وهؤلاء الأشخاص السبعة يمثلون الانتماء الديني والانتماء الجغرافي واللغوي، ما يعني أسوأ من وضع لبنان، فلماذا تخنقون أنفسكم في شرنقة لبنان فقط؟ ولا نعرف كيف ندير الطائفية في لبنان، الذي يعتبر صيغة للميثاق الوطني والتلاقي بين مجموعات وعائلات هاربة في هذا الشرق، وقد التقوا هنا في هذه المسألة وأحبوا أن يجدوا نظاماً ليعيشوا معاً، ليحافظوا على خصوصيات بعضهم البعض، ضمن الاعتراف بالآخر المختلف كجزء من الذات، فالمسلم جزء من ذاتي وأنا جزء من ذاته، نكون أمة واحدة متعددة. ولما ذكرت

أنا صيغة المدينة «ميثاق المدينة» والاهم ما فيها أن المسلمين (وهم الجماعة الأكبر) والمسيحيين واليهود الموجودين في يثرب، قالوا: نحن نكون أمة واحدة يعرفون بعضهم ويعيشون مع بعضهم، وإدارة واحدة ضمن الاعتراف بالآخر المختلف، والآخر المختلف يعني جزء من ذاتي، ولا أهمّشه. في الدول العربية كلها، أين تجد صيغة تحفظ العيش والحرية للأقليات والكل يشاركون في السلطة مثل لبنان. فأرقى نظام هو لبنان، والكل يشيد بلبنان، لأنه بلد الحرية والديموقراطية.

فأنا كنت في بلد جار لنا، مدرسة صغيرة كانوا فيها يريدون أخذ الأطفال لزيارة موقع اثري، فممنوعة زيارة الموقع الأثري لهؤلاء الأطفال في بلدهم قبل أن يقدموا لائحة اسمية لمركز الأمن قبل 15 يوماً حتى تأتي الموافقة في أي ساعة ينطلقون من المدرسة، وأي ساعة يعودون إليها. يعيّشون الناس في سجن، أما في لبنان الحرية والاعتراف بالآخر والديموقراطية والمشاركة، لا أحد يستأثر بالحكم.

إجابة الوزير د. طارق متري

أقول، وباختصار حول موضوع «الطائف» هناك طبعاً تفسيرات كثيرة، وأنا أوافق كل ما قِيل فيها. لكنّني ألاحظ أمرين: أولاً – هناك فكرة في نصّ «الطائف» وأبديتُ استغرابي، لأنها لم تُناقش، إذ أنها غائبة عن نقاشنا السياسي وعن حياتنا السياسية، وهذه الفكرة التي تعتبر أنَّ اللبنانيين مرَّة يرون أنفسهم في صورة مواطنين. وهذا حقّ لهم، ومرّة يرون أنفسهم في صورة أعضاء في طوائف. وتطوُّر المجتمع اللاحق، هو الذي يقرّر إذا ما كنا سنصير مواطنين أكثر، وأعضاء بطوائف أقل.

إجابة الوزير د. حسن منيمنة

إذا أردنا أن نصف النظام السياسي الذي كان قائماً ما بين الـ43 والـ75، فهو – في الحقيقة نظام توارث السلطة، من قِبَل عدد من العائلات السياسية، بينما أنا كمواطن أريد نظاماً ديموقراطياً.